



جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التكامل الإقليمي المغاربي في ظل التهديدات والتحديات

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم
السياسية.

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

_زردومي علاء الدين.

إعداد الطالبين:

-أوشريف علي .

-ماكوش سماعيل.

لجنة المناقشة:

-أ. مزياني لطفي.....رئيسا

-أ.زردومي علاء الدين.....مشرفا ومقررا

-أ.واري عبد الكريم.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2015-2016.

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

نتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذنا زردومي علاء الدين ، على قبوله الإشراف علينا

لإنجاز هذه المذكرة و على توجيهاته و نصائحه القيمة...

إلى أفراد أسرة أوشريف و أفراد أسرة ماكوش ... الذين كانوا

سندا و عوننا لنا في إنجاز هذه المذكرة...

إلى كل أساتذتنا الأفاضل.....

إلى كل من علمنا حرفا...أو أهدانا كلمة...أو ساعدنا على كتابة

أسطر هذه المذكرة...

إهداء

إلى والدي علي...

إلى والدي سمير...

إلى إخواننا... وأخواتنا..

و كل أفراد عائلتنا

إلى أعمامنا... أعمامنا... وزملائنا... وأساتذتنا

إلى كل أحبائنا...

نهدي هذا العمل المتواضع... مع كل احترماننا و تقديركم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

شهد العالم نوعاً من التغيير في طبيعة العلاقات بين الدول التي كانت تتصرف بمفردها ولكن في ظل عجزها عن الإستجابة للتحديات و المخاطر المحيطة بها، إستوجب اللجوء للدول المحيطة، للعمل المشترك و التصدي لهذه التحديات، وفي ظل توسع مجالات التهديدات المختلفة و العولمة التي لها إيجابيات كثيرة و هذا لم يمنع من سلبياتها على الدول الضعيفة، فالتصدي لها ضرورة حتمية، و كل هذه العوامل كانت محفزة و دافعا للأفراد لتوجيه سلوكهم و سلوك مجتمعهم بغية توفير السلم والأمن و كل هذه المؤشرات كانت وراء بداية ظهور التكتلات و التجمعات بين الدول التي تشترك في الإقليم و هي خاصية أساسية من خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي تعمل من خلاله الدول على تقوية التبادلات و التعاملات في ما بينها و خلق مناطق التبادل الحر والإستجابة للمنافسة التي تفرض عليها و التصدي للمخاطر المشتركة، فظهر التكتلات و التجمعات الإقليمية خلق نوعاً من الطمئينة داخل الدول المندمجة فيه و ساهمت في التصدي لمختلف الرهانات المشتركة، كما عملت في داخله الدول القوية على سد فراغ الدول الضعيفة التي تنقصها مقومات البقاء و الإستمرار و ذلك وفقاً لوضعها الإقتصادي و السياسي.

فالدول المغاربية التي تعرف بنضالها السياسي المشترك بدأت عندها فكرة التكامل في الستينيات في الوقت الذي لم تستكمل فيها بعض الدول إستقلالها و لكن مع مرور الزمن تراجعت فكرة التكامل في السبعينيات لتشهد عودتها مرة أخرى نهاية الثمانينات صاحبت

بروز العامل الإقتصادي المؤثر في العلاقات الدولية وتساعد العملاق الأوروبي الذي كانت بداياته مجرد سوق مشتركة في الستينيات، فتشكل الوحدة المغاربية كانت بين خمسة دول تتوفر على كل مقومات الوحدة، إلا أنها كلما سارت خطوة للأمام واجهتها عراقيل في العمل المشترك، و في ظل الرهانات الأمنية و تصاعد الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية، والتنافس الأوروبي الأمريكي الذي أثر سلبا في مسار التكامل المغاربي و الذي أجهض بناءه أصبحت المنطقة بأكملها تخبط في مشاكل و عوائق تعرقل مسارها الوحدوي.

- أهمية الموضوع:

- تتبع أهمية الموضوع في كونه يعالج أحد الظواهر التي برزت في العلاقات بين الدول و التي مست الدول المغاربية وفي الوقت الذي تعددت الدراسات التي تناولت الموضوع إلا أن تجدد الأحداث، و التغيرات التي تعرفها العلاقات الدولية، تتيح للباحثين إعداد دراسات جديدة.

_ تزايد أطماع الأطراف الخارجية في المنطقة بطرحها لمبادرات الشراكة مع الدول المغاربية و التي أثرت سلبا على العمل المغاربي المشترك.

_ كون المنطقة تعيش حالة من اللاإستقرار نظرا للأحداث التي عرفتها و ظهور تهديدات جديدة، و من هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في محاولة التعرف على التجربة التكاملية المغاربية و التطرق لدراسة العراقيل التي تقف أمام مسارها التكاملي وتوقع مستقبلها في ظل التهديدات الراهنة .

- أسباب إختيار الموضوع:

✓ المبررات الموضوعية:

✓ _ تتمثل في كون المنطقة المغربية عرفت تجربة تكاملية، إلا أنها غير فعالة نظرا للعراقيل التي صادفتها و عجز هذه الدول عن تجاوزها لتحقيق الأهداف المنشودة، في الوقت الذي نجحت التجارب الأخرى.

✓ المبررات الذاتية:

_ يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع كون بلدنا ينتمي إلى المنطقة المغربية التي شهدت عدة تحديات في السنوات الأخيرة، خاصة المتعلقة بمختلف التحولات السياسية والأمنية ما خلق جو من التنافر بين الدول المغربية مقابل التعامل مع أوروبا والولايات المتحدة.

_ كما أن هذا الموضوع يدخل ضمن تخصصنا الدراسات المتوسطة ما يجعلنا نحاول فهم التفاعلات التي تشهدها المنطقة و الوصول إلى نتائج تساعدنا في إبراز معوقات التكامل المغربي.

-الدراسات السابقة:

لقد إعتمدنا في دراستنا على بعض المراجع التي تناولت الموضوع و نذكر منها:

1- كتاب صبيحة بخوش، تحت عنوان اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل

الإقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007، (دار الحامد للنشر و التوزيع:

عمان، 2010) حيث تطرق فيه إلى التجربة التكاملية المغربية خاصة في شقها الإقتصادي و السياسي و كذا مسار العملية التكاملية منذ نشأتها، كما أشار إلى معوقات العملية التكاملية التي تقف أمام نجاح المسار التكاملي.

2- كتاب حسين بوقارة، تحت عنوان إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، (دار هومة للنشر: الجزائر، 2010) حيث تطرق إلى أبرز الإشكاليات التي تعيق مسار التطور الطبيعي للإتحاد المغربي و الأخطار و التحديات التي تواجه مشروع الدولة القطرية في المغرب العربي.

3- مذكرة ماجستير لرقية بلقاسمي تحت عنوان: التكامل الإقليمي المغربي دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010-2011). حيث تناولت فيه التجربة التكاملية المغربية و التوقف على أهم العراقيل التي تواجهها، كما قدمت حلولاً لإعادة تفعيل العملية التكاملية بين بلدان المغرب العربي.

4- مذكرة ماجستير لفتيحة شيخ، تحت عنوان: الاندماج الإقتصادي المغربي بين الإقليمية و العولمة (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007-2008) حيث تناولت فيه عملية الاندماج الإقتصادي المغربي والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة و التنافس الأجنبي في المنطقة.

- أهداف الدراسة:

✓ الأهداف العلمية: يمكن حصرها فيما يلي:

- إبراز مفهوم التكامل و أهدافه و أهميته، وأهم المنظورات التي تناولت المفهوم مع التوقف عند نشأتها وتطورها و الإنتقادات الموجهة لها.

- عرض أولى بدايات و تطور فكرة إنشاء التجربة التكاملية المغاربية مروراً بمراحلها وتحديد مختلف محطاتها الرئيسية، و الرهانات التي عرقلت نجاحها داخليا و خارجيا ودورها في تحديد مستقبل التكامل المغاربي.

✓ الأهداف العملية: - جلب أنظار الباحثين في المنطقة المغاربية من أجل إيجاد

تصورات مشتركة وتخطيط إستراتيجي لإتحاد يلعب دورا مركزيا في المنطقة و تحقيق وحدة شعوبها و التصدي لمختلف القضايا الراهنة.

- الإشكالية:

تبرز الإشكالية من خلال التكامل المغاربي الذي يميزه التنافر و التباعد بين وحداته و إهتمامها بالعمل القطري ما يقف عائقا أمام إستكمال الوحدة المغاربية، و هذا في ظل تزايد التهديدات ومطالب شعوب المنطقة في الوحدة.

و عليه فالإشكالية المطروحة تتمثل في:

- كيف يمكن النهوض بالتجربة التكاملية المغاربية في ظل تنامي التهديدات و التحديات الراهنة ؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم التكامل و ما هي أهم النظريات المفسرة له؟.
- 2- ما مدى تأثير العوامل الداخلية على سيرورة الإتحاد المغاربي؟.
- 3- هل التعامل خارجيا خطوة إيجابية للترابط المغاربي؟.

- الفرضيات:

1- كلما زاد تقارب الأهداف والرؤى بين الدول المغاربية كلما أدى إلى الإهتمام

المشترك بالعمل الوحدوي المغاربي.

2- كلما توفرت روابط و مصالح مشتركة ساهمت في قيام الوحدة وكلما تزايدت

العراقيل تزايد الإهتمام بالإتجاه القطري على غرار العمل المشترك .

3- كلما كان هناك تعامل مع الخارج عن طريق الشراكة كلما تراجع العمل المشترك

الداخلي.

-حدود الدراسة:

✓ الإطار الزمني:

يمتدالإطار الزمني لدراستنا المتمثلة في التجربة التكاملية المغاربية في ظل التهديدات و

التحديات من سنة 1989 إلى سنة 2015 حيث ركزنا على هذه الفترة نظرا للحركية

الكبيرة التي شهدتها المنطقة خاصة في الجانب الأمني والسياسي.

✓ الإطار المكاني:

تم التركيز على المنطقة المغاربية التي تمثل محور دراستنا، و كذا جوارها الجغرافي المحيط بالمنطقة.

- مناهج الدراسة:

✓ المنهج التاريخي المقارن:

إعتمدنا على هذا المنهج من أجل دراسة التطور التاريخي لعملية التكامل المغاربي منذ بداياتها،و المقارنة بين الفترات التي مر بها ، حيث يساعدنا المنهج التاريخي المقارن في عرض النشأة و سرد الأحداث و إستنباط المعاني للإستفادة منها مستقبلا.

✓ المنهج الإستقرائي :

إعتمدنا هذا المنهج من أجل إستقراء مختلف القضايا والعراقيل و التحديات التي تواجه التجربة التكاملية في المنطقة المغاربية ،وإستقراء النتائج المترتبة عليها التي أثرت على الدول المغاربية بصفة خاصة وعمل الإتحاد المغاربي بصفة عامة

- صعوبات الدراسة:

_تتمثل صعوبات الدراسة في كون الموضوع تناولته عدة دراسات في الوقت السابق، إلا أنه لا يزال يعلن نقص الدراسات التي تشمل الرهانات الجديدة التي

هزت إستقرار أقطار المنطقة ،ولجوء هذه الأخيرة للعمل مع الأطراف الأجنبية وعدم إستجابة الدول المجاورة مع العلم أنها يربطها تكامل إسميا وغيابه فعليا وصعوبة تفسير مستقبله.

- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم دراستنا لموضوع التجربة التكاملية المغاربية: التهديدات و التحديات إلى

ثلاثة فصول:

- الفصل الأول:

تحت عنوان الإطار المفاهيمي و النظري للتكامل ، حيث قسمناه إلى مبحثين

تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للتكامل و الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب

تناولنا فيهم مفهوم التكامل و المفاهيم المرتبطة به و أهداف التكامل. أما المبحث الثاني

تطرقنا فيه إلى النظريات المفسرة للتكامل من خلال ثلاث مطالب تناولت هذه النظريات

المختلفة.

- الفصل الثاني:

تحت عنوان واقع التكامل الإقليمي المغاربي، حيث قسمناه إلى مبحثين تناولنا في

المبحث الأول التجربة التكاملية المغاربية من خلال مطلبين أشرنا فيهما للإطار الجغرافي

والتاريخ المشترك للمغرب العربي، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مسارات التكامل المغربي بمطلبين تناولنا فيهما نشأة هذا التكامل و أهدافه و العراقيل التي صادفت العملية التكاملية.

-الفصل الثالث:

تحت عنوان: التهديدات و التحديات التي تواجه الدول المغربية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول مختلف التهديدات الداخلية سواء كانت سياسية، إقتصادية و أمنية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى التهديدات الخارجية الناجمة عن التنافس الأجنبي في المنطقة في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ما أثرة على العملية التكاملية، أما في المبحث الثالث تناولن مختلف السيناريوهات المتوقعة وهي كالتالي سيناريو التفعيل وسيناريو إستمرار الوضع القائم أو سيناريو قطع العلاقات والزوال .

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للتكامل

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل

المطلب الأول: مفهوم التكامل

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتكامل

المطلب الثالث: أهداف التكامل

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل

المطلب الأول: النظرية الدستورية

المطلب الثاني: النظرية الإتصالية

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة

الفصل الثاني: واقع التكامل الإقليمي المغربي

المبحث الأول : التجربة التكاملية المغربية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي و التأصيل التاريخي لمنطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: المبررات و الدوافع المشتركة لقيام اتحاد المغرب العربي

المبحث الثاني : مسيرة التكامل الإقليمي المغربي

المطلب الأول : اتحاد المغرب العربي: نشأته، أهدافه و أهم إنجازاته

المطلب الثاني : العراقيل التي واجهت اتحاد المغرب العربي

الفصل الثالث: التهديدات و التحديات التي تواجه الدول المغربية

المبحث الاول : التهديدات و التحديات الداخلية

المطلب الاول :التهديدات و التحديات السياسية

المطلب الثاني :التهديدات و التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث:التهديدات و التحديات الأمنية

المبحث الثاني: التهديدات و التحديات الخارجية

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الثاني: الشراكة المغربية الأمريكية

المطلب الثالث : أثر التنافس الخارجي على التكامل المغربي

المبحث الثالث : افاق وسيناريوهات التكامل المغربي في ظل التحديات

والتهديدات الجديدة

المطلب الاول: سيناريو التكامل و الوحدة المغربية

المطلب الثاني : سيناريو استمرار الوضع القائم

لمطلب الثالث : سيناريو توسع الخلافات و قطع العلاقات

الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري

للتكامل

تمهيد :

يعتبر وعي الدول النامية عاجزا عن بلوغ أهداف التنمية المنشودة، كما أن إزدياد الفجوة بين مستويات المعيشة و التطور الإقتصادي بين دول الشمال و الجنوب، وإفتقارها إلى القوة الكافية لتغيير القواعد المسيرة للعلاقات الإقتصادية التي تربطها بالدول المتطورة، دفع بها إلى البدء في التفكير و البحث عن سبل و وسائل جديدة للتخفيف من الإنعكاسات السلبية للتقسيم الدولي الراهن للعمل، و تتبنى مقاربات جديدة لمعالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها التنموية و تتجاوز الإطار الوطني الضيق الذي أبدى عجزه و محدوديته، هذه المقاربات التي تحاول المساعدة على الإستفادة جماعيا من مختلف الموارد و الطاقات والخبرات المتوفرة على مستوى منطقة معينة.

و كذلك لتعزيز مكانتها و قدرتها التفاوضية على المستوى الدولي، خاصة و أن ظاهرة التكتلات و التجمعات أصبحت من السمات المميزة للعلاقات الدولية، و هي ظاهرة لا تخلو منها أي منطقة من العالم سواء كانت تضم دول متقدمة أو أخرى نامية، بما في ذلك منطقة المغرب العربي التي إنتهجت طريق التكامل الإقليمي منذ حصولها على الإستقلال وهو ما تختص به دراستنا هذه.

و قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين :

نخصص الأول إلى الإطار المفاهيمي للتكامل و يتضمن ثلاثة مطالب و فيها نستعرض مفهوم التكامل و المفاهيم المرتبطة به ،إلى جانب أهدافه.

أما المبحث الثاني : فقد تم تخصيصه لإستعراض النظريات المفسرة للتكامل و قسم إلى أربعة مطالب و يتضمن النظرية الدستورية، و النظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة، إضافة إلى النظرية الإتصالية .

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتكامل

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين و الإقتصاديين خاصة العرب منهم يستخدمون كلمة "تكامل" كمرادف لكلمة "اندماج"، على الرغم من أن الثانية أعمق و مرحلة متقدمة عن الأولى.

و يترجمون كلمة *intégration* باللغة الأجنبية إلى المرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية *complémentarité*، بينما المصطلح الثاني يقابله *intégration*، و على هذا الأساس كثيرا ما يتلقى الدارس صعوبة كبيرة عند محاولة تحديد المفاهيم و تحليل عناصرها، و عليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد أمرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الإقتصادية الحالية في البيئة الدولية¹.

المطلب الأول : مفهوم التكامل

تعددت تعاريف التكامل و اختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر له، و بناءا على ذلك سيكون تعريف التكامل من الناحية اللغوية و الاصطلاحية على النحو التالي:

¹ صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية، عمان، دار و مكتبة الحامد

1- التعريف اللغوي للتكامل :

إن كلمة تكامل من الناحية اللغوية تعني التكميل و التمام، و يبرز المفهوم في

القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالي :

- توحيد أو تجميع الأجزاء في كل.
- يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة أكبر.
- عملية ربط الأجزاء المنفصلة و تجميعها و إضافة بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل.

و في القواميس العربية يرد المفهوم بمعنى مماثل، ففي القاموس العصري بمعنى تكميل أو تتميم، و في المورد جاء بمعنى توحيد، و في المصباح المنير جاء بمعنى "يقال كملا الشيء إذا تمت أجزائه و كملت محاسنه".

و هذه التعاريف في مجملها لا تبتعد كثيرا عن تعبير "جمع الأطراف في كل"، اي جمع العناصر و الوحدات من أجل خلق مجموعة متكاملة¹.

2- التعريف الإصطلاحي للتكامل :

تعددت التعريفات الخاصة بالتكامل، و هذا يعود لإستحواذ هذا الأخير على إهتمام العديد من الباحثين في العلوم السياسية و العلوم الإجتماعية الأخرى و وفقا لطبيعة الموضوع سنعتمد على جانبين في التعريف و هما على النحو التالي :

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 39.

- الجانب الإقتصادي :

تعرف الموسوعة السياسية التكامل الإقتصادي على أنه ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية و المهارات و السوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية و التنمية فهو إتجاه المشاريع الإقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير¹.

-أما علماء الإقتصاد فقد قنموا عدة تعاريف لهذا المصطلح و التي سننتظر لمجموعة منها فيما يلي :

ب- جان تينبرجي « J.Tinbergen » : يعرف التكامل على أساس إحتواءه على جانبيين سلبي و ايجابي، حيث يشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء و إستبعاد أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الإتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الانتقال².

أ- غونار ميردال G.Myrdal : يرى الإقتصادي ميردال أن التعريف الأكثر ملائمة لمصطلح التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة

¹ .صبيحة بخوش، لمرجع سابق، ص 5.

² . محمد سمير عياد، التكامل الدولي، دراسة في النظريات و التجارب، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و

الاقتصادية المشكلة، و ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء

في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم¹.

و بهذا فهو يرى ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية إنتقال عوامل الإنتاج.

ب- بيلا باليسا B.Ballessa : يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية و حالة في آن واحد، و المراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، و التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة. و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية للدول الأطراف².

ج- ماكلوب Machlup : يعرف التكامل الاقتصادي انطلاقا من أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرض التي يتبعها التقسيم المتكافئ للعمل، و يضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج و السلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 17.

² محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، الجزائر، ابن النديم للنشر

و التوزيع ، 2014، ص 16 .

الإقتصادية البحتة و بصفة أكثر تحديدا دون تمييز و تحيز متعلقين بالمكان

الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة¹.

و من خلال ما سبق نستنتج أن التكامل الإقتصادي يعني القضاء التدريجي على

الوجيز بين عدد من الدول وصولا إلى إقامة فضاء إقتصادي متجانس و علاقات اندماجية

متكافئة لخلق مصالح إقتصادية متبادلة تعود بالفائدة على كل الأطراف من خلال تأثيراته

الملائمة على الإنتاج و الإستهلاك و على تحسين الرفاه، و بصورة عامة على التنمية

الإقتصادية و الإجتماعية.

- الجانب السياسي :

ينظر إلى التكامل في جانبه السياسي إلى تلك العمليات التي تهدف إلى تطوير

العلاقات بين الدول و خلق أشكال جديدة مشتركة من المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر

على سيادة الدولة.

أ- **ارنست هاس « Ernest Haas »** :يعرف التكامل بأنه تلك العملية التي بمقتضاها

يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم

¹ محمد غربي، مرجع سابق، ص 17 .

وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلق تلك التي تمتلكها الدولة القومية¹.

ب-كارل دويتش « Karl Deutsch » :

يعتبر دويتش التكامل عملية و حالة، فهو ينظر للتكامل السياسي كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا و هو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب على ذلك تحقيق الإستقرار و الأمن و السلم.

و هذا الرأي التوفيقي لدويتش يوضح لنا أن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة)، و القاعدي (الجماهير، الرأي العام)².

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 20.

² عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار

الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007، ص 240.

ت-دافيد ميثراني *D.Metrany* :

هو نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي و التقني في مستويات متعددة وتكثيف و توزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة و خلق ظروف جديدة¹. و ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذه التعاريف، هو أن التكامل عملية موضوعية و موجهة للتكيف المتبادل للبنى الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية لدولتين أو أكثر نحو نظام متجانس أو متوافق بتحويلها إلى مركبات دولية لتوفير الزمن و رفع الإنتاجية بما يخدم أطرافا في هذه العملية.

و التكامل عملية موضوعية، يعني أنها تتم وفق أسس و قواعد منطقية و بناء على مبررات حقيقية، و كون التكامل عملية موجهة بمعنى أنها تسيير وفق جهاز مؤسساتي وحكومي، أما التكيف المتبادل فيعني إعادة هيكلة البنى ذات الصلة بالجانب الذي تمتد إليه عملية التكامل سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، أما نظام متجانس أو متوافق فيكمن في خلق وحدة جديدة في النظام الإقليمي أو الدولي².

1 محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 14.

2 عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 272.

المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بمفهوم التكامل

إن معرفتنا لمفهوم التكامل لا يمكن أن تكتمل، إلا من خلال معرفة المفاهيم المرتبطة به، و على هذا سنحاول في هذا المطلب التعرض للمفاهيم التي لها علاقة بالتكامل.

1-التعاون :

يعتبر التعاون أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول في إطار إقليمي أو دولي، كما يتخذ شكل تنظيم إقليمي كصيغة بديلة للتكامل الإقليمي خاصة في التجمعات التي تؤكد على الحفاظ على إستقلال أعضائها، و التعاون يجري من خلال ترتيبات مؤقتة أو دائمة.

و التكامل يختلف عن مجرد التعاون البسيط الذي يعني الإحتفاظ بإستقلال الدول المشاركة و لا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، و مع ذلك فالتعاون يمكن أن يكون وسيلة لغاية و هي التكامل¹.

كما يمكن تحديد الفرق بين التكامل و التعاون في الكيف و الكم، فإذا كان الهدف من التعاون هو مجرد التخفيف من أثر العقبات و المشاكل القائمة في العلاقات الدولية، بمعنى تسهيل عملية التبادل الدولي، فإن التكامل يتضمن إزالة هذه العقبات و حل المشاكل من أجل تعميق العلاقات بين الدول و خلق كيان جديد².

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 19.

² محمد غربي ، مرجع سابق ، ص 20.

2-التحالف :

يختلف التحالف عن التكامل في الشكل و المحتوى، فالموسوعة السياسية تعرفه على أنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب، و هي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أية مسؤولية تجاه سلامة دول أخرى¹.

و التحالف أيضا هو عبارة عن اتفاق دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة، فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسيا أو إقتصاديا أو عسكريا موجه نحو وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف.

و قد يكون للدول المتحالفة أهداف و مصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة، و تحدد طبيعة و استمرارية هذه المصلحة المشتركة وجود التحالف و قوته، إذن إن هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال التحالف، إذن فدوافع قيام التحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي².

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج1 (بدون سنة النشر)، ص 691 .

² حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، الجزائر، سلسلة دراسات دولية، دار هومة، ط3، 2008، ص 12.

و يختلف التحالف عن التكامل لكونه حالة بسيطة في المسار التكاملي، و يخضع لظروف محددة و أهداف محددة، و للتحالف مدلول أمني فهو محدود في الزمان و المجال، و بزوال أسبابه يزول¹.

3- الإتفاقيات الثنائية :

تعتبر الإتفاقيات الثنائية كخطوة أولى و حل مرحلي قبل الإنتقال إلى مراحل متقدمة من التعاون و التكامل بين مجموعة من الدول، و قد إنتشرت الإتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية.

و هي تعتبر أقل درجة من التكامل من حيث المزايا لأن التكامل يحوي عدد أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل.

و تحقق الإتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب و المزايا، فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها و القضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية إنتقال السلع بين هذه الدول².

و تعرف الإتفاقيات الثنائية بأنها، إتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية، يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى و طالما أن سعر الصرف غير

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 20.

² المرجع نفسه، ص 21.

معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدول الموقعة لهذا الإتفاق لا يكون سليما أو دقيقا، و من

بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي :

- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر و للآجال الطويلة.

- تنظيم التجارة إستيرادا و تصديرا.

كما أن تعدد الإتفاقيات الثنائية مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل

الإقتصادي و قطاعات الإقتصاد المختلفة و ذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا

وعلى البطالة و معدلات التشغيل¹.

4-الشراكة:

تم إستعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، و في

هذا الإطار يقترح بونسن B.Ponson أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات

أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم

تحديدها، فمفهوم الشراكة لهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين

التحالف و الشراكة و التكامل، فيعتبر دوساج P.Dussage و قارين B.Garrette أن

التكامل هو زوال المؤسسة المعينة لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف و الشراكة

¹ رايح فضيلة، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته و آفاقه، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

تبقى المؤسسة تحافظ على إستقلاليته من حيث الأهداف و المصالح الخاصة و تقيم

علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة¹.

و بناء على ذلك فالشراكة تعني تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة معينة

و بصفة مشتركة تحقيقا للمصالح و الأهداف المشتركة و ذلك بمحافضة كل منها على

إستقلاليته.

5-التنسيق :

هو عبارة عن محاولة تضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية

إتصالات و مشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، و هذا لوضع برنامج يهدف إلى

ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، إذن بالتنسيق

ينطلق من مؤسسة أو جهاز وحدوي سابق، على عملية التنسيق، على عكس التكامل

وينصب على ميدان محدد، و يكون له في غالب الأحيان طابعا مؤقتا².

إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز و وجودها سابق على عملية التنسيق عكس

التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة و مؤسسات جديدة.

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 21.

² حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 13.

6-الإعتماد المتبادل:

الإعتمادية ببساطة هي وجود إثنان أو أكثر من الوحدات تعتمد الواحدة على الأخرى¹.

فالإعتماد المتبادل هو حاجة الأفراد و المؤسسات أو الدول إلى تبادل المساعدات والخدمات فيما بينهم، و عادة ما يستخدم هذا المصطلح تمييزا عن التبعية التي تعني ضمنا أن بعض الدول و المجتمعات تعتمد على دول أو مجتمعات أخرى تكون هذه الأخيرة غير معتمدة بدورها على الأولى أو على غيرها، بل هي مكتفية ذاتيا².

7-الإندماج :

الإندماج ليس عملية بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد و الشمول و المرحلية و أن أثارها تتجاوز الجانب الإقتصادي لتؤثر في الجانب السياسي و الإجتماعي و الإندماج بوصفه عملية يمر بمرحلتين :

- مرحلة خارجية : تتمثل في جمع العناصر اللازمة لإنشاء الكل.

- مرحلة داخلية : مهمتها جعل هذا الكل القائم متماسكا أكثر فأكثر.

و على هذا النحو يمكن تعريف الإندماج على أنه ذلك المفهوم الذي يتعلق بالمرحلة الخارجية لتقارب يجعل و حدثين أو عدة وحدات لا تشكل سوى وحدة واحدة.

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق ، ص 22.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق ، ص 55.

و يمكن القول بأن الإدماج هو مرحلة متطورة و متقدمة من عملية التكامل، و تمثل نتائج وخلاصة المسار التكاملي¹.

المطلب الثالث: أهداف التكامل

تتعدد أهداف التكامل التي تتعدى الأهداف الإقتصادية إلى الأهداف الإستراتيجية والسياسية و الأمنية و اعتبارا لهذا سنتناول أهداف التكامل في مجموعتين، و هما: الأهداف الإقتصادية و الأهداف السياسية و الأمنية.

1- الأهداف الإقتصادية:

جل التجارب التكاملية تهدف في جانبها الإقتصادي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

أ- القوة الإقتصادية :

تاريخيا تعتبر القوة الإقتصادية من بين الأهداف الأساسية التي يراد تحقيقها من وراء أية محاولة تكامل، فالتاريخ يؤكد على أساس أن الدول الصغيرة، أو حتى في بعض الأحيان الدول المصنعة تجد نفسها عاجزة عن منافسة القوى العظمى، و عليه فتكاملها مع دول أخرى يعتبر شرط أساسي لدخولها المنافسة مع هذه القوى العظمى².

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 23.

² حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 20.

ب - توسيع حجم السوق :

يعمل التكامل الإقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، و بذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا أكبر و منه خلق صناعات جديدة إستجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، و بالتالي إتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لإنفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها.

ت - تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة و بين العالم

الخارجي:

فكلما قويت الدولة إقتصاديا بفضل التكامل ، كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الإحتكارية، و التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالتكامل الإقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل.

ث - الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة :

و ذالك على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة منفردة خاصة الدول التي تعاني

قصورا في الكثير من الموارد اللازمة للتنمية. و تشير التجارب المختلفة إلى أن هذا

الهدف تأثر بمدى و مواقع وفرة العوامل المتحركة في النشاط الإقتصادي و خاصة رؤوس الأموال و المعرفة التكنولوجية¹. كما يعمل التكامل الإقتصادي على : تطوير القاعدة التكنولوجية في الدول الأعضاء، و يسمح بإستخدام الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج ، و هذا يتطلب إمكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، و لأن الدول النامية ليست لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها و بالإعتماد على إمكانياتها المالية والمادية و البشرية، فقد يتاح لها استخدام هذه التكنولوجيا بفضل التكامل. إضافة إلى الإمكانيات الواسعة التي يتيحها التكامل الإقتصادي من أجل إزالة العقبات الكثيرة، ليست فقط الخارجية الطابع، بل و الداخلية أيضا التي تقضى على طريق التصنيع و بالأخص العوامل المضادة لقيام المشروعات الصناعية الحديثة في كثير من البلدان النامية، حيث تتميز هذه المشروعات ب ضخامة الحجم كما هو معلوم، و تكون تكاليف بنائها كبيرة جدا².

2- الأهداف السياسية و الأمنية :

يهدف التكامل بإعتباره تعبير عن موقف جماعي مستمد من عدة دول، من أجل تحقيق مصالحها و حل مشاكلها السياسية و الأمنية و التي تتخلص في ما يلي :

¹ آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، (مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007)، ص، ص 52، 53.

² دليلة عارف، التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية: اتجاهاته و تناقضاته، لبنان، دار الطليعة، ص 33.

أ- القوة السياسية :

في ظل نظام القطبية الثنائية لا يمكن للدول الصغيرة و المتشتتة أن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية، و على العكس من ذلك فإنها تصبح مستهدفة من قبل القوى العظمى، و هذا سيؤدي إلى تهميش الدول الصغيرة و يجعلها ضحية نظام القطبية الثنائية، و عليه يصبح التكامل في هذه الحالة عبارة عن وسيلة لتغيير هذا النظام إلى نظام التعددية القطبية، و هذا كذلك ينطبق حتى على موازين القوى الجهوية¹.

ب - تعزيز الروابط السياسية :

يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول و إشاعة أجواء الثقة و التقاهم المتبادل و حسن الجوار، و الإستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية و إقتصادية متوازنة التي تحقق مصالح الدول الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع و الأجواء، السياسية على المستويين المحلي و الإقليمي. و كلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا كلما قطعت مسيرة التكامل أشواطا أبعد كلما أصبح تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص، ص 20 ، 21 .

ث -الدفاع الخارجي :

ينظر للتكامل الإقليمي على أنه أداة تستطيع الدول من خلاله أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، بمعنى أن التعدي على أحد دول هذا التكتل يعد تعديا على كل الدول المكونة للتكامل¹.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتكامل

نظرا للأهمية التي تعود على العمليات التكاملية في حل القضايا و المشاكل المشتركة بين الدول و حتى و إن تباينت مجالاتها، فهناك عدة إتجاهات نظرية ساهمت في تفسير دوافع اللجوء إلى التكامل و أهميته و من بينها النظرية الدستورية و الاتصالية و الوظيفية، وصولا إلى النظرية الوظيفية الجديدة و ذلك من نهاية الخمسينات إلى منتصف الثمانينات، و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث الثاني.

¹ دليلة عارف، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الأول : النظرية الدستورية في التكامل

ظهرت النظرية الدستورية في مرحلة زمنية اتسمت ببروز الدولة كوحدة لتحليل في العلاقات الدولية، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية II ، و في المرحلة التي تبلور فيها الفكر الدستوري¹،

تبدأ المدرسة الدستورية من التركيز على ضرورة بناء الوحدة و الاندماج بين وحدات سياسية مستقلة إنطلاقاً من الجانب السياسي و يتوفر فيها عامل الإدارة السياسية لدى هذه الوحدات ، و من هنا يصبح العامل السياسي متغيراً أساسياً في عملية التوحيد بحيث ترتبط به بقية المتغيرات الثانوية مثل المتغير الاجتماعي و الإقتصادي، و لكون المتغير السياسي و الإدارة السياسية مرتبطاً بوجود تجانس و تشابه في الميدان الاجتماعي و الاقتصادي بين الوحدات السياسية التي تريد الدخول في عملية التوحيد، وعليه فالمنهج الدستوري للاندماج و التوحيد بينهما بصفة رئيسية على المجتمعات المتجانسة.

كما أن توفر الإدارة السياسية لدى النخب و القيادات السياسية الحاكمة يعتبر المحدد الرئيسي للوحدة سواء كانت فيدرالية أو كونفدرالية.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 43.

أ-الاتجاه الكونفدرالي :

هي عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات و أجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديثها بواسطة هذا الإتفاق بحيث تتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها ممارسة مهامها.

فالكونفدرالية تمثل مدخلا مؤسساتيا مباشر في عملية التكامل الدولي، كما تنطلق من سلسلة رئيسية و هي توفر الإرادة السياسية و عقلانية السلطة من حيث تقيمها لعملية التكامل وفقا لهذا المنهج، إذ أن هناك مجموعة من الاهتمامات لا يمكن التعامل معها بطريقة إنفرادية، فتلجأ الدول في هذه الحالة إلى هذا النوع من التكامل الذي يوفر لها أرضية، فالكونفدرالية قد تكون وسيلة لتنسيق الشؤون الخارجية و الأمنية لمجموعة من دول ذات المصالح الإستراتيجية المتجانسة¹.

فإذا كانت الكونفدرالية تمثل إتحادا بين مجموعة من الدول فإنها تعتبر من أضعف درجات التكامل و الاندماج بين الدول، فمن خلال الاتحاد الكونفدرالي تستطيع الدول الأعضاء الاحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الداخلية و الخارجية، و بالتالي لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي و قانون و اقتصادي جديد.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص،ص، 34 ، 35 .

أما بالنسبة للمؤسسات و الأجهزة التي تقررهما. ظهر الاندماج على الشكل الكونفدرالي فإنها مؤسسات مشتركة بين الدول الأعضاء و لا تكون جهازا مؤسساتيا فوق الدول و تكون لها صلاحية و اختصاصات محددة من طرف معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي.

و يمكن وصف الاتحاد الكونفدرالي خاصة إذ ما نصب على الأجهزة الرئيسية للاتحاد على التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في كافة المجالات و تمهيد الأرضية نحو بناء تكاملي أكثر صلابة.

فخلاصة القول : أن الاتحادات الكونفدرالية كشكل من أشكال التكامل الدولي تعتمد أساسا على توفر عاملي الإرادة و عقلانية السلطة، و لا تؤدي الكونفدرالية إلى تكوين شخص قانوني دولي جديد، بل تبقى على سيادة واستقلال الدول الأعضاء في مختلف الميادين فإن الاتحاد الكونفدرالي يمكن أن يتحول إلى إتحادات فيدرالية.

ب-الاتجاه الفيدرالي :

تعتبر نظرية الفيدرالية واحدة من نظريات التكامل التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الكثير من المختصين في مجالات علمية عدة و على نحو خاص في مجال العلاقات الدولية والقانون العام، كما لاقت أيضا ممارسات فعلية تطبيق في بعض الدول التي إنتهجت الأسلوب الفيدرالي في تشكيل أنظمة حكمها¹. و ينظر إلى الفيدرالية في أدبيات التكامل

¹ عمر ابراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا ،دار الكتب الوطنية ، 2008، ص 67.

باعتبارها إنتاجاً نهائياً و لا باعتبارها عملية أفضت للوصول إلى حالة التكامل و الاندماج

و على هذا النحو تظهر الفيدرالية و كأنها نموذجاً قبل الدخول في المشروع الفيدرالي¹.

تمزج الفيدرالية بين الوصف و التوصيف في التأكيد على أن الوصول إلى صياغة

الجماعة السياسية يتم عن طريق الإجراءات الدستورية الرسمية، و تعتبر الفيدرالية على أن

إنشاء مؤسسات فيدرالية التي تشمل القوات العسكرية، الشرطة، النظام القانوني، كما يستلزم

اللغة أو الثقافة أو الجوار الجغرافي فقط. و لكنهم أي الأفراد يعيشون في دول منفصلة².

و من الناحية التاريخية يمكن القول أن هناك اتحادات قديمة يمكن أن نصفها من

ناحية الشكل و المضمون، كاتحادات فيدرالية كما هو الحال للاتحادات السويسرية، ثم

الجمهورية الفيدرالية لألمانيا، و رغم وجود هذه التجارب تبقى التجربة الأمريكية التي تقترب

بدستور مكتوب تعتبر كأول تجربة لإتحاد فيدرالي وفقاً للمتغيرات و لشروط التي أصبحت

تحمن هذه النظرية³.

أ- أهداف الاتحاد الفيدرالي :

الوصول إلى إيجاد إطار سياسي مركزي أو فيدرالي يكون مركز الثقل في السلطة، فهذا

¹ عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 68.

² المرجع نفسه، ص 69 .

³ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 36.

- بالتنسيق مع الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك،
البرازيل و كندا، الاتحاد السوفياتي.
- توسيع مجالات الحرية لتمثل الاعتراف بالأطراف الأخرى داخل المجتمع سواء كأفراد أو جماعات أو العمل على توسع مجال الاتحاد أو المجتمع.
 - يعتبر المنهج الفدرالي الملائم للدول الصغرى التي تتشابه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية و السياسي، فهذه الطريقة تمكن هذه الدول الصغيرة من تحقيق مجموعة من الأهداف التي يستحيل تحقيقا عن خراج الاتحاد الفيدرالي. و من بينها القضاء على النزاعات، و الخلافات بينها و تكون نوع من الأمن الجماعي.
 - تحقيق قوة اقتصادية و سياسية هامة تمكن الدول الأعضاء من القضاء على مجموعة من المشاكل الداخلية، كما تمكنها من مواجهة العالم الخارجي.
 - توفر إتحاد فيدرالي ، في ظل توفر الإرادة السياسية تتطلب استعداد وحدات الاتحاد للتنازل عن جزء من اختصاصها لصالح الأجهزة الفيدرالية، و لا يوجد على مستوى القاعدة الشعبية التي تملك وسائل قوة ضغط على القيادات السياسية مما يدفع من جهة نحو التوحيد، و من جهة أخرى يجعل عملية التراجع مستحيلة¹.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 41.

ب- الفرق بين الفيدرالية و الكونفدرالية :

رغم أن كل من الفيدرالية و الكونفدرالية يشكلان ما يسمى بالمدرسة الدستورية للتكامل و الاندماج، فهما يختلفان من حيث الهدف، الشكل، المضمون، و تتجلى هذه الاختلافات فيما يلي :

- إذا كانت الفيدرالية تقوم على أساس دستور ملزم لكل أطراف الاتحاد الفيدرالي ويحدد

شكل وطبيعة هذا النظام، كما يحد و اختصاصات كل من الأجهزة المركزية

واختصاصات الدول الأعضاء، فإن الاتحاد الكونفدرالي يقوم على أساس معاهدة

مبرمة بين الدول الأعضاء تهتم أساسا بتكوين يعني الأجهزة المشتركة. و يترتب أن

الفيدرالية تهدف إلى إقامة أجهزة مركزية قوية لها سلطات واسعة بينها أجهزة النظام

الكونفدرالي المركزية هي أجهزة ضعيفة و لها سلطات محدودة عادة ما تحدد من

طرف معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي¹.

- في النظام الفيدرالي تنهو سياسيا الدول الأعضاء في سيادة واحدة وعي سيادة

الشخص القانوني الدولي الجديد، و بالتالي فإن العلاقات بين الدول الأعضاء تتحول

من علاقات بين أشخاص القانون الدولي إلى علاقات بين أشخاص القانون الداخلي.

بينما النظام الكونفدرالي تحافظ الدول الأعضاء على سيادتها و استقلالها، و لا

تؤدي معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي إلى تكون شخص قانوني دولي جديد، بل

¹ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 42.

تؤدي فقط إلى تكوين أجهزة مشتركة في بعض المجالات ذات الاهتمام المشترك بحيث تتنازل الدول عن جزء من اختصاصاتها لهذه الأجهزة و هذا لغرض التنسيق و التعاون بين الدول الأعضاء، و لكن تبقى الدول الأعضاء محافظة على استقلالها¹.

- في النظام الفيدرالي هناك مبدأ المشاركة الذي يؤدي إلى إنشاء برلمان فيدرالي مزدوج الفرقة يحقق التمثيل العادل و النسبي لدول الأعضاء، بينما في النظام الكونفدرالي لا يوجد برلمان مركزي و إنما توجد تلك الأجهزة التي أنشأتها معاهدة الاتحاد و التي يكون التمثيل فيها للحكومات، و الدول و ليس الأشخاص.
- إذا كان النظام الفيدرالي يحتوي على محكمة فيدرالية عليا تهتم بالنظر في كل النزاعات و المسائل ذات الطبيعة الدستورية و لأحكامها قواعد الإلزام، بينما في النظام الكونفدرالي النظر في الخلافات التي يطرحها تطبيقه المعاهدة يعود إلى الدول الأعضاء و أي خلافا بين هذه الدول في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى انسحابها لأن معاهدة الإنشاء يتيح ذلك، فعليه يمكن القول أن أجهزة الاتحاد الفيدرالي المركزية قوية و لها سلطة فرض القوانين و الأحكام، بينما أجهزة الاتحاد الكونفدرالي ضعيفة و هشة و لا تملك سلطة إجبار الدول الأعضاء على إتباع تدابير و أحكام معينة.

¹ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 43.

- في النظام الفيدرالي رغم احتفاظ الدول باستقلالها الداخلي فإن مواطنيها التي تربطهم بها تلك العلاقة القانونية المتمثلة في الجنسية، بينما يحتفظ مواطنو الاتحاد الفيدرالي بمواطنة دولتهم الأصلية لأنه أصلا لا يؤدي إلى تكوين كيان قانوني جديد.

المطلب الثاني: النظرية الاتصالية

ارتبطت نظرية الاتصالات بكارل دويتش، و هي المدرسة الثانية المفسرة للتكامل حيث ساهم دويتش بدراسة ميزة تضمنت خبرات تكامل و انفصال جماعات سياسية في أوروبا و أمريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الاتصالات في توضيح ظاهرة التكامل¹.

كما تعبر المدرسة الثانية في دراسة التكامل تتمثل في التطبيق المباشر بما يعرف بنظرية الاتصالات التي ارتبطت بشكل عام بأدبيات "كارل دويتش" الذي يساهم في هذا المجال بدراسة متميزة تضمنت تكامل و إنصاف لجماعات سياسية مستفيدا، بمدخل الاحتمالات في توضيح معالم ظاهرة التكامل، و قد حاول كارل دويتش و زميله سيدني بول، من خلال تقديم تحليل تاريخي لتجربة التكامل في دول أوروبا الغربية أن يوضح الشروط الأكثر ضرورة من أجل المحافظة على التكامل السياسي².

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 97.

² عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق، ص، 87.

كما يركز مدخل الاتصالات على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشر الأكثر تناسبا من غيره من المؤشرات . كما يقوم على الافتراض بان درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تكون ملاحظة و مقاسية بشكل مناسب عن طريق نطاق العلاقات أو التفاعل المتبادل بينهم، و عن طريق التركيز على المبادلات بين وحدات مختلف يمكن إحراز قياسات يُنظر إليها كمعايير توضح معالم إمكانية التكامل و أحواله الحقيقية¹.

1-أهمية الاتصال :

للإتصال أهمية في عالمنا اليوم في الوقت الذي يشهد فيه التطور التقني و التكنولوجي عدة تطورات و من بينها:

- ثورة المعلومات :

ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات و لغات عديدة، و الذي أمكن السيطرة عليه و الاستفادة منه.

- ثورة وسائل الاتصال :

التمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفزيون و النصوص المتلفزة و الأقمار الصناعية و الألياف البصرية.

- ثورة الحاسبات الالكترونية :

و التي توغلت في كل مناحي الحياة و امتزجت بكل وسائل الاتصال و اندمجت

¹ عمر إبراهيم العفاس ،مرجع سابق، ص 88.

معها الملاحظ أن ثرة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع صورة تكنولوجيا المعلومات و تضاعف الإنتاج الفكرة في مختلفة المجالات، و ظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة، و إستخدام التكنولوجيا الاحتمالية كمساندة مؤسسات المعلومات و دفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحل الموقع الذي كانت تحدثه الآلة في المجتمع الصناعي وهذه الظاهرة غير مسبوقة في تطورها.

و يقول في هذا الصدد "ألفين توفلر" : أن الإنتقال من إقتصاديات تعتمد على القوى العضلية إلى إقتصاديات تعتمد على القوة الذهنية، ترافق انطلاق قوة سياسية جديدة بعمليات صرف كاسحة و حالة تفتح¹.

أ- أهم ركائز النظرية الاتصالية :

إن التكامل بالنسبة للطرح الذي أبداه أصاب مدرسة الاتصالات تطلب إبراز علاقات بين الدول و لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها، بل بدلا من ذلك تملك الوحدات السياسة إحساس ذهني بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينهم. هذا الشعور يمثل قوة كافية تجعل من توقعات التغيير السلمي أمرا مؤلفا بينها، هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل يمر بالمعنى السالف الذكر عبر قنوات الاتصال بين الشعوب و الحكومات².

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص ص 99 ، 100.

² عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 88.

و قد رأى الاتصاليون أن هناك جماعة أمنية موحدة و هي التي تتألف من نوعين
 وأكثر من كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق، و امتزجوا في وحدة سياسية واسعة
 وخضعوا لحكومة مشتركة، و هناك جماعة آمنة متعددة و هي التي تجمع دولتين أو أكثر
 ترتبط بعلاقات قوية بحيث يسود لديها الإحساس بعدم إمكانية قيام حرب بينها.

ب- أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الاتصالية :

تعتبر نظرية الإتصالات من أكثر نظريات التكامل إثارة للجدل من حيث درجة
 القياس و الثقة في التنبؤ.

زيادة حجم الاتصال بين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي و بين المجتمعات
 السياسة الداخلية، و بين المجتمعات السياسة المختلفة قد تحدث على نحو مكثف و ذلك لا
 يوجد ما يؤكد أن ذلك يقضي إلى حدوث حالة تكامل، و ربما يرجع ضعف هذه النظرية أداة
 قياس فليست الرسالة البريدية و عدم المكالمات الهاتفية تؤدي إلى نشوء حالة التكامل¹، إذن
 من الصعوبة معرفة المتغير التابع و المتغير المستقل.

المطلب الثالث : النظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة

أ- الأصل و المرتكزات

حظيت النظرية الوظيفية باهتمام كبير من قبل الكثير من المتخصصين في مجال العلاقات

¹ عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 99.

الدولية في الحقبة اللاحقة للحرب العالمية الثانية¹.

و قد برزت الدراسات الوظيفية بشكلها القديم و الحديث في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية، و حركة الاندماج و التكامل بين الوحدات السياسية المختلفة وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثيرين، بأن الدولة القومية لم تعد قادرة على الوفاء بالتزامات شعبها و احتياجاتها المتعددة، أو عدم القدرة على العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا². و بكون النظرية الوظيفية التي ترجع إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ثم إلى حقل الدراسات الأنثروبولوجيا، ثم إلى حقل الدراسات السياسية ففي الأربعينات و الخمسينات من القرن العشرين، كانت الوظيفة هي الحل المقترح لمشكلة جعل البلدان تقترب الواحدة من الأخرى حتى تتمكن من التعاطي مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية³.

فقد قدم دفيد متراني، أحد رواد النظرية الوظيفية، المقاربة الوظيفية على أنها بديل من أشكال الاندماج السياسي و الدستوري، فالوظيفة هي الفكرة القائلة إن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعاطي مع المشكلات الخاصة العابرة لحدود الوطن، حيث توجد إمكانية تطبيق معرفة تقنية متخصصة على أمل أن النجاح في الترتيبات الوظيفية المتخذة سيؤدي إلى

¹ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 77.

² عمر ابراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 106.

³ مارتن غريفيش و تيري أو كلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2008،

جهود إضافية لإعادة إنتاج التجربة من ضمن لآية دائمة التوسع، و في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، طرح هذا التوقع نتيجة الإعراف بأن الحكومات تواجه مسؤولية متزايدة في تأمين رفاه مواطنيها، و هذه مسؤولية لا يمكن أن تقوم بها و هي في حالة عزلة¹.

كما تركز على الأمل القائم إنه إذ ما بدأت الحكومات بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى الوكالات الدولية مع إعطائها تفويضا محددا بالتعامل مع المشكلات التي تضم إجماعا واسعا فيما يتعلق بالحاجة إلى التعاون من أجلها، فيمكن القول أن الوظيفة هي البديل الاقتصادي و الاجتماعي لمفهوم إعانية المعاصر و الذي يستخدم في سياق الاندماج الأوروبي، و هي فكرة تقول أن القرارات السياسية يجب أن تتخذ على أدنى درجات التنظيم المناسبة بشكل أفضل لمن يتأثرون بها مباشرة².

فمنه يمكن تلخيص أهم مرتكزات النظرية الوظيفية فيما يلي :

- ينهي الموظفون إلى ضرورة تحويل الإهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية و التي تقوم أساسا على المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية للبشرية كلها. يرى "نورمان أنجل Norman Angell" أن الفرد في ظل النظام الدولي الذي يكون أساسه الدولة القومية

¹ مارتن غريفيريتش وتيري أوكلهان، مرجع نفسه، ص 160.

² عبد الوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، الجزائر، دار طليعة: 2010،

المستقلة، و يحصر بين هدفين متناقضين : الهدف الأول يرتبط بانتماء الفرد لدولة القومية المستقلة و التي تدفعه للدفاع عن سمعتها و شرفها ومصالحها، أما الهدف الثاني فيتمثل في تحقيق الحاجات الإنسانية والسيطرة التي لا يمكن للدولة القومية تحقيقها في بعض الحالات بسبب ضعف إمكانياتها في هذا المجال.

- تركز النظرة الوظيفية على مبدأ التعاون الذي يبدأ من جوانب السياسة الدنيا المتمثلة في المسائل الاقتصادية و التقنية و الاجتماعية و الفنية، و التي يمكن فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية و قضايا الأمن القومي و قضايا ذات أهمية إيديولوجية و رمزية¹.

ب-أهم الانتقادات الموجهة للوظيفية

- لم يأخذ "متراني" بعين الاعتبار المشاكل التي تتولد عن الاختلاف في حجم الدول و في قوتها و في إمكانياتها، و في التركيبة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدولة، ولم يأخذ بعين الاعتبار الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تلعبها في المؤسسات الوظيفية الجديدة فالدور الذي تلعبه دول قوية كالولايات المتحدة ليس نفس الدور الذي تتخذه التشاد كدولة ضعيفة و من خلال المشاكل الناجمة عن هذا الاختلاف في الأدوار².

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 28.

² حسين بوقارة، ص 48.

فهنا يمكن القول أن النظرية الوظيفية ذات مثالية مطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا و الذي يتعارض مع الواقع بحيث أن كل سلطة سياسية تقسم قضاياها على أساس رؤيتها و بالنظر لمعطيات و مقاييس تختلف من دولة لأخرى¹.

- إن الوظيفيون التقليديون لم ينطلقوا من الواقع الدولي من خلال تقسيمهم السياسات إلى سياسة دنيا و سياسات عليا، و هنا تظهر مثالياتهم و صعوبة فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسة بحيث يوجد العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تعميمها على الجانب السياسي.

- قضية تحويل الولاءات من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة، أضحت عملية صعبة و مستحيلة، فرفع تكوين العديد من المنظمات الدولية، فإن النزعة القومية والوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية كان أقوى بكثير من أي مؤشر، آخر في العلاقات الدولية².

- حسب النظرية الوظيفية تستند أن المنظمات الدولية وظيفية متخصصة يكون نتيجة لوجود نشاط أو وظيفة إنسانية جمعاء، و من أجل إنجاح المنظمات الدولية في أداء نشاطها لا يجب تقيدها بقواعد قانونية جامدة، و بطرق و أنماط تسيير وإدارة محددة سابق، فطبيعة الوظيفية هي التي تعدد نوع الأجهزة التي يجب تكوينها.

¹ محمد سمير عياد ، مرجع سابق، ص 86.

² عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق، ص 29.

-إقامة مجتمع دولي سالم و هذا عن طريق التعاون، و يسير عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء موثيق، لأنه يعمل هذا التعاون بخلف شبكة مكثفة من المصالح والنشاطات و الاعتماد المتداخلة و المتشابكة مع وحدات الظاهرة التكاملية

2: النظرية الوظيفية الجديدة

تعد الوظيفة الجديدة امتداد ورد فعل للوظيفة الأصلية في آن واحد، فكلاهما يعتمد في دراسة للظاهرة التكاملية على المنهج التحليلي الاستقرائي الذي يدرس هذه الظاهرة انطلاقاً من جزئياتها وصولاً إلى كلياتها، و من خصوصياتها إلى عمومياتها¹.

و تزامنت نشأة الوظيفة الجديدة مع التجربة التكاملية الأوروبية منذ الخمسينات لذلك ركزت جهودها النظرية على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوروبية. كما إعتبرت الفصل بين السياسات العليا و السياسات الدنيا أمر غير ممكن عملياً، لأن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا كانت نتيجة عن إرادة سياسية في البلدين.²

كما قدم "ارنست هاس" في تلك الفترة (50) إسهاماً علمياً معدلاً لنظرية ميتراني في الوظيفة، حيث اعتبر "هاس" أين السياسات ذات الطبيعة الجدلية الأكثر ديمومة، التي تبدأ

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 245.

² محمد سمير عياد ، مرجع سابق، ص ص، 87 ، 88.

من المصالح المتقاسمة في مجالا الرفاهية الإقتصادية ستحدث في النهاية تأسيس سلطة فوق قومية بصرف النظر عن رغبات الفاعلين الأفراد.

و قد إفترضت وظيفية "هاس" أن المصالح الذاتية الإقتصادية تملك أهمية أكثر من التعهدات السياسية و أن النتائج غير مقصودة وضع القرارات المتزايدة كانت أكثر تأثيرا في إحداث التكامل من تلك المتعلقة بالسلوك المقصود و من بناء الخطط الكبيرة.

بالإضافة إلى إسهامات العديد من المنظرين الذي ينتمون للوظيفة الجديدة أمثال إيتزني « AMITAT ETZIONI » و كارل دويتش Karl Dewetch و جوزيف ناي J.N،

ليون ليندبرغ LEONR LINDERG و غيرهم، و تمثل كل مساهمة من هذه المساهمات مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة المتكاملة و خاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفة الجديدة، بزعامة "أرنست هاس" الإطار الفكري و النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية¹.

و من بين ركائز الوظيفية الجديدة هي أنه تتمكن من وضع بعض القطاعات

المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة و الإشراف و التسيير المشترك، فإننا بذلك قد وضعنا

الأسس الرئيسية لعملية و مسار التكامل، بجلب الاهتمام و مشاركة الأحزاب السياسية

وجماعات المصالح داخل الدول الوطنية المستقلة.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص ص، 57 ، 58 .

أ- **المركزات النظرية للوظيفية الجديدة:** إعتادها على التكامل الجهوي عوضا من التكامل في إطار الدولي، فأصحاب هذه النظرية يرون بأن محاولة الجمع بين عدد كبير من الدول التي تختلف من الناحية الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية يعد أمر مستحيل، لذا فالنظرية ركزت على التكامل الجهوي في مناطق جغرافية معينة، و التي توجد فيها مجموعة من الشروط لعملية التكامل.

كما يتفق أغلب منظري النظرية الوظيفية الجديدة، على أن من أهم الشروط الأساسية للتكامل الدول الدولي هو التجانس الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول المعنية بالتكامل¹ .

و من أهم المنطلقات الأساسية للوظيفية الجديدة أن كل مستجدات أو قضايا جديدة في إطار الخطوة التكاملية يتطلب حلها من خلال خطوات تكاملية أخرى إلى غاية الوصول إلى إنظام بنيوي كلي. بالإضافة إلى أن الوظيفية الجديدة تنطلق من فكرة أساسية هي أن العملية التكاملية ترتبط بوجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، إذ يكون التوجه نحو التكامل ناتجا عن تفاعل القوى السياسية داخل المجتمع.

و سوف نتطرق إلى أهم أفكار المنظرين في هذه النظرية :

- كارل دوينش : ساهم كثيرا في تأسيس و تطوير الوظيفية الجديدة، حيث ركزت غالبية

الدراسات على مفهوم التكامل الجهوي لاسيما تجربة التكامل في أوروبا الغربية.

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 29 .

- فجاء بعد "إرنست هاس" ليطور ما جاء به "كارل دويتش"، حيث لقب بأب الوظيفة الجديدة، حيث برز في مجال التكامل حسب المنهج الوظيفي للنظرية الوظيفية الجديدة.

- و منه أشتهر "بروست روسيت" "Brost Rossit" بالنموذج التجريبي الكمي الذي يعتمد على التحليل الكمي للظواهر التكاملية، و يحاول إيجاد مقياس متفق عليه لقياس هذه الكميات، و قد استعمل "رويسيت" مناهج رياضية بأخذها لمجموعة من هذه المتغيرات وصنفها حسب تلاقي الدول فيما بينها، و وضع عدة تحاليل للمتغيرات بالنسبة لعدد من الفرضيات¹.

ب- أهم الانتقادات الموجهة للوظيفية الجديدة

إن الإرادة السياسية لعبت دور هام من دور جماعات المصالح و هنا يمكن القول أن جلّ منظري الوظيفية الجديدة أهملوا الدور القيادي الذي من الممكن أن تقوم به القيادات الوطنية و السلطات الحكومية.

عملية إعادة توزيع ميزان الاستفادة لم تحقق من خلال مسار عملية التكامل في أوروبا و كما هو معروف في السياسة الزراعية الموحدة CAP حققت فوائد كبيرة لفرنسا، و هذا

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 30 .

على حساب بقية الدول الأخرى، فهذا ما دفع ببعض الدول إلى معارضة هذه السياسة والقيام ببعض الإجراءات الردعية¹.

إهمال موضوع الصراع الذي يلعب دور في التكامل أو الوحدة على الرغم أي أن دارسي التكامل أهملوا موضوع الصراع في حين ركزوا دراسي الصراع على دوره في التكامل².

لم تثبت دائما صحة الافتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الانتشار و إنما يمكن أن تحدث إشكالية إذ تفاقمت المشاكل في قطاع معين، ما قد تؤدي إلى بداية موجة من الانحسار في العملية التكاملية.

أما ايتزوني يرى أن العصرية هي شرط بنيوي لأي تجربة تكامل لذلك فإن الدول المتخلفة لها حظوظ ضئيلة في التكامل، و في الوقت الذي يتفق فيه ايتزوني مع سابقه في كون المجتمعات التعددية الغربية تشكل الأرضية المناسبة للتكامل.

و منه فحسب كافة منظري التكامل و الاندماج الدوليين فإن ميكانيزمات التكامل الضرورية تساعد على نجاح العملية التكاملية كالقطاع الحيوي و النخب و الانتشار³.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 78.

³ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 95.

أما جوزاف ناي، فقد انتقد كل من هاس و ايتزوني واهنا مشاركتها بالمبسطة و المحدودة المجال إذ ركزت في مجملها على تجربة السوق الأوروبي المشتركة، و نظرا لتأثيرها على التجربة التكاملية في إفريقيا الشرقية توصل إلى فرضية أساسية، و هي أن التفريق بين السياسة العليا و الدنيا لا أساس له من الصحة، كما انتقد عملية التسييس التدريجي¹.

¹ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 77.

خلاصة الفصل :

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، يستدعي التطرق للمفاهيم كأدوات للقراءة تساعد على تشكيل زاوية للفهم و التشخيص، كذا إعتماـد مختلف التصورات النظرية على شكل أطر تحليلية، فالتكامل يعتبر عملية تدريجية ومستمرة، تنتقل من حالة التجزئة إلى حالة التعاون و التكامل في ما بين الدول وصولا إلى الإندماج، الذي يعتبر أقصى مراحل التكامل، حيث تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق أهداف إقتصادية، إنمائية و أهداف سياسية و أمنية، مستجيبة من خلال ذلك للتحويلات الدولية التي تؤثر فيها، كما ظهر إهتمام أكاديمي علمي نظري حاول أن يؤسس لظاهرة التكامل، و من أهمها النظرية الوظيفية بشقيها القديم و الجديد، إلى جانب الدستورية والإتصالية التي تناولناها في هذا الفصل و ذلك تفاديا لتقييد دراستنا بتصور أحد هذه النظريات دون الأخرى.

— تمهيد:

إن فكرة الوحدة المغربية ليست وليدة الثمانينات، بل هي راسخة في أعماق التاريخ المغربي، إذ ترجع الأصول التاريخية للوحدة و التكامل المغربي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار، و لقد إستشعرت الدول المغربية منذ البدايات الأولى لإستقلالها بضرورة قيام إتحاد مغربي و تكامله إقتصاديا، و أنه من بين أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الإقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادي في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم مسألة لا تؤمن عواقبها، لذلك سعت الدول المغربية بعد التخلص من الإستعمار إلى بناء و إثبات سيادتها داخليا و خارجيا، من خلال الدخول في مشروع العمل الجماعي الذي أضحى إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدراك تلك الدول وتمثيلها لخصائص وسمات النظام الدولي في تطوره الراهن.

و في هذا الفصل سنركز على واقع التكامل الإقليمي المغربي، و سنقسم الفصل إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى التجربة التكاملية المغربية و ذلك بعرض الإطار الجغرافي و التاريخي للمنطقة في المطلب الأول إلى جانب المبررات المشتركة لقيام هذه التجربة.

كما نتطرق إلى مسيرة التكامل الإقليمي المغربي في المبحث الثاني، من خلال نشأة الإتحاد المغربي و أهدافه و أهم إنجازاته في المطلب الأول، إلى جانب العراقيل التي واجهت نجاح هذه التجربة في الوصول إلى الأهداف المسطر

المبحث الأول : التجربة التكاملية المغربية

إن تجسيد التجربة التكاملية لإتحاد المغرب العربي كان نتيجة اقتناع الدول المغربية بأهمية التكامل الذي يحقق مصالحها، إضافة إلى تزايد التأثيرات التي تفرزها الاندماجات المتسارعة للإقتصاديات المتطورة و التحولات الدولية التي عرفتة فترة الثمانينات و بداية التسعينات، و كل هذا جعل قضية التكامل المغربي أكثر من ضرورة. و قبل التوغل في التجربة التكاملية المغربية، تتطلب الدراسة تحديد إطارها المكاني وتقديم المعطيات الجغرافية و التاريخية التي يتوفر عليها الإقليم.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي و التأصيل التاريخي لمنطقة المغرب العربي

إن أي دراسة قانونية لأي تجمع إقليمي تتطلب تقديم كل المعطيات التي يتوفر عليها، لذلك رأينا من الضروري تقديم المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي¹. و التاريخ الحضاري للمنطقة.

1-الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي :

يقع المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا و يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كم و على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146

¹ جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع ،

كلم، و يحده من الشرق مصر و السودان، و من الجنوب دول الساحل الصحراوي (أنظر الخريطة 1 ص ...)، و يضم خمسة دول و المتمثلة في : ليبيا، الجزائر، تونس المغرب وموريطانيا، و تبلغ مساحة المغرب العربي الكبير (الدول الخمسة + الجمهورية العربية الصحراوية) 6062941 (كلم²)¹.

و تكتسي دول المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، فتتميز تضاريس كل من الجزائر و المغرب و تونس بوجود سلسلتين جبليتين هما : الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب، أما ليبيا و موريطانيا فيعتبران بلدان صحراويان أساسا هذا إضافة على مجموعة السهول الداخلية التي تفصل بين الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي و كذا وجود السهول الساحلية الممتدة على طول السواحل الشمالية و الغربية المعادية لكل من البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي على التوالي.

أما المستوى المناخي فيتجانس المجال المغربي، و يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لإتساعه الكبير حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي².

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع نفسه، ص 22.

² عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،

و عليه فإن إقليم المغرب العربي، مثلما وصفه "د. مصطفى الفيلاي" أنه : متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ في الموارد و منابع الرزق، و متقارب في الملامح البشرية¹.

2-التأصيل التاريخي للمنطقة المغربية:

شكلت إفريقيا الشمالية أو المنطقة المغربية منذ ما قبل التاريخ موطنًا للقبائل الأمازيغية التي أطلق عليها الإغريق اسم "الليبيين"، فالمغاربة الحاليون الذين سماهم القدامى "بالليبيين" أو "البربر" يمكننا أن نرى فيهم ذرية الإنسان المشتى (أصيل شمال إفريقيا) الذين وجدو في شمال إفريقيا منذ العصور القديمة، فالتركيبة الأساسية لسكان البلاد المغربية تنتمي إلى هذا العمق البربري القديم ،الذي كان موجودا في المنطقة منذ ما قبل التاريخ².

و لقد تعاقب على المنطقة المغربية منذ العصر القديم،العديد من الغزاة ،الذين جعلوا منها أرضا لبناء حضاراتهم، و هذا بداية من الحضارة الفينيقية في الألفية الثانية ق.م، وتأسيس قرطاجة في 814 ق.م و ظهور نوميديا في القرن الثاني ق.م ، و بعدها دخول الرومان والو ندال و البيزنطيين و العرب في 647 م ،و الأتراك ، ناهيك عن الاستعمار الغربي وخاصة فرنسا في القرن التاسع عشر.²

1 مصطفى الفيلاي، المغرب العربي ، نداء المستقبل، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3، 2005، ص 19.

2 محمد الهادي حارش، التاريخ المغربي القديم، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1992، ص32 .

1, -Maurice Flory et autres ,introduction à l'Afrique du nord contemporaine , Aix-en-Provence ,institut de recherche et d 'étude sur le monde arabe et musulman , 1975 ,p p, 20-23.

المطلب الثاني: المبررات و الدوافع المشتركة لقيام اتحاد المغرب العربي

إن تحقيق العملية التكاملية يستدعي توافر مجموعة من الدوافع التي هي بمثابة الحجر الأساسي لأي إنطلاقة تكاملية إقليمية، كما أن هذه الدوافع تجمع ما بين هو داخلي و ما هو خارجي، فواجب الأعضاء في العملية التكاملية معرفة و إدراك ميكانزماتها وشروطها و مراعاة التعقيد الذي تتميز به العملية التكاملية من صعوبات كبيرة، و يحتاج التكتل لوقت كاف، و ينقسم إلى مراحل متعاقبة، تساعد كل منها على إيجاد تصورات و حلول للمشاكل التي تواجه العملية التكاملية.

من هذا المنطلق ندرس في هذا المطلب المقومات الداخلية و الدوافع الخارجية التي تساهم في تبلور تكتل مغربي:

1-المبررات و الدوافع الداخلية :

أ- الرقعة الجغرافية :

تتكون منطقة المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة واقعة كلها في شمال إفريقيا وتتجلى أهمية الترابط الجغرافي كأحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغربية في أن منطقة المغرب العربي تكون وحدة جغرافية، رغم تعدد وحداته السياسية، فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغربية ، و من العوامل التي تدعم و تساعد على قيام الإتحاد

المغربي¹

¹ جمال عبد الناصر مائع، مرجع سابق، ص، 22.

ب - العامل الاقتصادي :

تتبع أهمية هذا العامل من كون إقتصاد دول المغرب العربي متشابه، و توجد بها إمكانيات إقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاع الطاقوي الذي تصدره ليبيا و الجزائر والقطاع المعدني المتنوع من فوسفات و حديد و نحاس و غيرها. و هذان القطاعان الأساسيان يؤهلان دول المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة و متطورة و تبادل تجاري محكم بين دول المنطقة و العالم الخارجي، لذلك يتطلب تقريب وجهات النظر بين دول المنطقة حتى تتمكن من تنسيق سياستها داخليا و خارجيا، ما يؤدي إلى حمايتها من الإستغلال الخارجي¹.

ت - أزمة نظام الدولة القطرية :

إن اعتماد دول المغرب العربي المنهج القطري في بناء مؤسساتها السياسية والإدارة. و إقامة قاعدة صناعية تكريسا لمبدأ السيادة على ترابها، قد أثبت فشل كل الأنماط التنموية لهذه الدول على إختلاف فلسفتها رأسمالية كانت أم إشتراكية، و كذلك عجز هذه الدول على إنجاز مهام التنمية و تقاوم تبعيتها للخارج، و من منتصف الثمانينات وجد قادة دول المغرب العربي أنفسهم مجبرين على الإقرار بالوضع المأسوي الذي أصبحت تتخبط فيه دولهم والإعتراف بالمأزق الذي آلت إليه سياساتهم التنموية أمام هذا الوضع أخذت دول المنطقة تبحث عن طرق و وسائل لتجديد الشرعية و هو ما يتطلب تحقيق منجزات تنموية تتماشى

¹ جمال عبد الناصرمانع، مرجع سابق، ص 41.

ومستوى التحديات المطروحة أمامها، و ما دامت إمكانياتها الذاتية لا تسمح لها بذلك فقد رأت التكتل ملجأ لها¹.

ث - العوامل الحضارية :

- وحدة الدين و اللغة : إن الوحدة الدينية تشكل عاملا أساسيا و هاما لقيام الإتحاد وذلك لأسباب تاريخية لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحلي من صنع الإسلام و من المعروف أن اللغة هي وسيلة أو أداة للتكامل و التفاهم بين أفراد جماعة ما وتجعل الناطقين بها جماعة متميزة عن الآخرين، و تؤدي إلى خلق شعور عام بينهم و عن طريقها يتم نقل التاريخ المشترك لأفراد هذه الجماعة.

كما نجد جل الدساتير المغربية قد أكدت بصريح النص على اعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب و الدولة كما هو الشأن في دساتيرها.

- وحدة التاريخ و المصير المشترك : ممالا جدل فيه أن وحدة التاريخ تعد عاملا أساسيا في قيام الاتحاد فمنذ القدم و الشعوب المغربية تعيش معا تاريخا واحدا و ظل التاريخ المغربي عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب و شعورها، و ما يحمله هذا التاريخ في ذاكرة الشعوب المغربية من آلام و آمال².

¹ مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 39.

² جمعة أحمد السويسي، المغرب العربي : التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص 22.

و بالنسبة لعامل المصير المشترك فإنه متوفر في الدول المغربية، فإن إتحاده في العقيدة و اللغة و المصالح الإقتصادية و الوحدة الجغرافية و التاريخ المشترك خلق لديهم الشعور المشترك و الرغبة في العيش معا.

2-المبررات و الدوافع الخارجية :

أ- إنهاء الإتحاد السوفياتي و زوال الاشتراكية :

أدى الإنهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي عام 1989 م إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة، تغيرت فيه معالمه التي سادت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أدى إختفاء الإتحاد السوفياتي و إنهاء نظام ثنائي القطبية إلى تقرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على السيطرة و التأثير، وأمام هذه المتغيرات وجدت أقطار المغرب العربي نفسها في وضع صعب، إما أن تشكل تكتلا موحدا، على غرار التكتلات الخارجية عن المنطقة، و إما ستبقى مشتتة لا سند لها، بالأخص أن العالم، تغيرت فيه الكثير من المعطيات، أولها مفهوم الأمن، الذي لم يعد يقتصر على الأداة العسكرية فحسب¹، إنما أصبح مفهوما يشمل كل المحيط الجيوسياسي و الجوانب الأخرى الإقتصادية و الحضارية والسياسية، بمعنى أن أقطار المغرب العربي إقتنعت أن مصلحتها الإستراتيجية (بعد تفكك الإتحاد السوفياتي) تستوجب منها أن تغير نظرتها للأمن و نظرتها إلى مصالحها الإستراتيجية من مصالح داخلية ضيقة إلى مصالح إقليمية مشتركة. كما أن روسيا التي

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص55.

ورثت العهد السوفياتي السابق، أعلنت هي الأخرى عن تبنيها النمط الغربي، و النمط الإقتصادي الليبرالي اللذين يسودان العالم، مما يعني بالنسبة لأقطار المغرب العربي أن الواقع الدولي الراهن يحتم عليها أن تدخل في عملية تكاملية تواجه من خلالها تحديات العالم الجديد الشديد التعقيد، على اعتبار أن السند الإستراتيجي (الإتحاد السوفياتي) قد زال¹.

ب - التكتلات الإقتصادية الكبرى :

إن التكتلات العالمية و الإقليمية كانت من الدوافع التي جعلت أقطار الإتحاد المغربي تفكر في مشروع إندماجي وحوذي على غرار المشاريع التكاملية الأخرى في العالم².

و مما لا ريب فيه أنه بإعلان الدول الأوروبية عن نيتها في تكوين سوق موحدة تولدت القناعة لدى قادة المغرب العربي بأنهم بحاجة إلى تنسيق جهودهم لكي يمكن لهم أن يتعاملوا تعاملًا أفضل مع دول الجماعة الأوروبية، و من ثم الدول المغربية عليها أن تتجمع حتى تستطيع أن تتعاون داخل المنطقة و خارجها خاصة و الأحداث أثبتت أن الإنفراد يعني التعرض لمزيد من ضغوط المؤسسات الإقتصادية و النقدية الكبرى.

و هكذا فإن المصلحة الإقتصادية للدول المغربية تتطلب المزيد من تقارب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الإقتصادية داخليا و خارجيا مما يؤدي إلى حمايتها

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع نفسه، ص 56 .

² المرجع نفسه ، ص 62.

من الإستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الأجنبية،و إلى الإستغلال الأمثل لثرواتها الإقتصادية لإقامة صناعة متكاملة و متطورة و تبادل تجاري محكم بينها و بين الجماعة الإقتصادية الأوروبية، فمع دخول اليونان سنة 1981 م و إسبانيا و البرتغال سنة 1986 م إلى السوق الأوروبية و هذه الدول تتشابه في المنتجات الفلاحية مع منتجات و صادرات دول المغرب العربي، و من ثم أصبحت هذه الدول تشكل منافسا قويا لدول المغرب العربي في منتجاتها و بخاصة الحوامض و زيت الزيتون و الكروم، فهي مشكلة للدول المغربية على إعتبار أن تعاملها مع السوق الأوروبية أكثر من تعاملها مع الدول العربية كون أن الدول المغربية مرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الجماعة الإقتصادية الأوروبية.

و هذا ما يعرضها للمنافسة الشديدة التي تفرضها الدول الأوروبية المتشابهة معها في الإنتاج، و التي تتوفر على شروط المنافسة و المعايير الإقتصادية الحديثة¹.

أ- الأخطار الأمنية :

يعد هذا العامل أحد أهم العوامل التي دفعت دول المغرب العربي نحو إنشاء الإتحاد، فهذا العامل يمثل تهديدا حقيقيا لأمن و إستقرار المنطقة خاصة على إثر الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا قبل قيام الإتحاد المغربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الآثار المترتبة على اعتبار مياه خليج سيرت مياهها إقليمية ليبية وهو الأمر الذي تعارضه أمريكا

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص ص 42 ، 43 .

أُضِفَ إلى ذلك التوتر الموريطاني، السينيغالي و النزاع الليبي التشادي، إضافة إلى التوتر المغربي الإسباني حول مدينتي سبتة و مليلية و المياه الإقليمية¹.

ب- الأزمة الاقتصادية العالمية :

كانت لعملية الركود و الانحسار التي مست إقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980 و 1988 أن قامت هذه الأخيرة بتخفيض وارداتها من المواد الأولية، و هو ما أثر سلبا على دول العالم الثالث و بالأخص دول المغرب العربي بإعتبار أنها جزء من منظومة الإقتصاد العالمي، بحيث أن $\frac{2}{3}$ من صادراتها توجه إلى المجموعة الأوروبية فانخفاض قيمة الدولار من 10 إلى 6 صاحبه إنخفاض في سعر برميل البترول الذي إنخفض من 43 دولار في 1979 إلى (10 - 5) ما بين 1985 و 1986 ليرتفع قليلا بعد ذلك (15 إلى 18 دولار) ما بين 1988 - 1989، و هذا ما دفع بها إلى تبني سياسات التصحيح الهيكلي المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي، و أمام هذا الوضع تيقنت دول الإتحاد المغربي أن ما يقيها من كل هذه الأزمات سوى التكتل في إطار تكامل إقليمي لمواجهة الأخطار و الأزمات الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية².

¹ جمال عبد الناصر ماتع، مرجع نفسه، ص ص، 45، 46 .

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 175.

المبحث الثاني : مسيرة التكامل الإقليمي المغربي

عرف الإتحاد المغربي عدة تطورات خلال نشأته عبر الحقب الزمنية و شهد خلالها تغيرات كثيرة في المفاهيم تحت تأثير المتغيرات الدولية.

المطلب الأول : إتحاد المغرب العربي: نشأته، أهدافه و أهم إنجازاته

1-النشأة :

ترجع المصادر التاريخية فكرة الإتحاد المغربي إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الفرنسي، فالفكرة تأسست في القرن الماضي، و تطورت عقدا بعد عقد¹. كانت الإنطلاقة الأولى بظهور حركات شبابية لأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907، و حركة الشباب الجزائري سنة 1914، و حركة الشباب المغربي سنة 1919، و مع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرير الوطني، إذ تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة 1920، و نجم شمال إفريقيا سنة 1926، و حزب الإستقلال المغربي سنة 1943، و كان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الإحتلال الأجنبي، و إنشاء مغرب عربي كبير، كما برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركته في مناسبات و تظاهرات كثيرة، و لعل أبرزها هو مؤتمر "بروكسل"، المنعقد ما بين 10 و 15/02/1927، و الذي ترأسه مصالي الحاج و مجموعة من السياسيين من تونس و الجزائر و المغرب، و قد أكد هذا المؤتمر على

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 15 .

ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل الإستقلال لشعوب شمال إفريقيا ليكون هذا من التوصيات التي خلص إليها هذا المؤتمر، و انبثقت فيما بعد عن حزب شمال إفريقيا لجنة الدفاع عن الحرية في تونس و لجنة الدفاع عن المصالح المغربية وهناك من يرجع الفضل إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكرة الوحدوية و الإنفراد بمبادرة المطالبة بالإستقلال التام للدول الثلاث، فحسب قانونها الأساسي لسنة 1928 فإن من أهم أهدافها تمتين روابط المودة و التضامن بين طلبة شمال إفريقيا.¹

و مع مطلع الثلاثينات أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي أحد الوجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية، فمثلا ظهرت بتونس سنة 1936 جمعية "شباب شمال إفريقيا" و التي تنص على الإعتراف بوحدة شمال إفريقيا و عدم قابليته للتجزئة، و أنه وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه.

و تأسست بعد ذلك لجنة مغربية سميت لجنة تحرير المغرب العربي، أسندت قيادتها لزعيم الصورة في المغرب الأقصى "عبد الكريم الخطابي"²، و في هذا الأساس أعطت هذه الهيكلية الجديدة للعمل المغربي ثمارها في أواخر الأربعينات لمسيرة الكفاح المغربي المشترك، و هذا ما جسده المجهودات المغربية بين الحركات السياسية المغربية المختلفة ليتعمق أكثر من خلال النضال المشترك.

¹ أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي المغرب، إفريقيا الشرق ط2، 1991، ص 85.

² عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 13 .

و امتد العمل و التنسيق بين هذه الحركات إلى الميدان العسكري و تم ذلك بين جيش التحرير المغربي، و جبهة التحرير الوطنية الجزائري بعد سنة 1954.

تحققت الرغبة في العمل الوحدوي المغربي بعد ذلك بإنعقاد مؤتمر طنجة سنة 1958 بالمغرب الأقصى، و الذي حضره قادة من حزب الإستقلال الحاكم في المغرب والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس و أعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية¹.

و أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة بإعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار، و كان من بين أهداف المؤتمر هو تمتين التضامن بين الأقطار الثلاث، كما أثارت القضية وجود القوات المسلحة الفرنسية و المطالبة بجلائها عن هذه الأقطار و التنديد بمساعدة الدول الغربية للإستعمار الفرنسي و هذا كهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الشرقية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه بداية من أشهر أوت 1957، و قد اعتبرهم هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية لبلدان المغرب العربي لبناء مغرب عربي قوي و قد خلاص إلى :

- تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي، منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس و المغرب و عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 127 .

- ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاث.

- تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ توصيات المؤتمر.

و منه فإن وحدة المغرب العربي قبل 1962 كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد الاستعمار و ليس وحدة المصير. و هذا ما جعله يتراجع، و الدول بدأت تفهم الوحدة بشكل آخر، و اختارت لها مداخل جديدة غير تلك المتفق عليها. و هذا ما عكست محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدء من 1964، و يجدر بنا هنا الإشارة إلى مراحل التعاون الوحدوي على امتدادها ما بين 1964/1981، و هي ثلاث مراحل :

1. التعاون القطاعي ما بين 1964/1967 :

و نرى هنا صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغربي للتعاون الاقتصادي وامتدت هذه الصيغة من 1968 إلى 1975. و انعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق انتقلت التجربة ابتداء من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع و تتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية¹. و جاء في ندوة الجزائر عام 1975، مشروع إنشاء المؤسسات الصناعية المغربية المشتركة في تمويلها و تأطيرها في راح إنتاجها.

¹ مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 25 .

2. مرحلة تجميد المؤسسات المغربية ما بين 1965 إلى 1982 :

في هذه المرحلة جمدت كل المؤسسات المشتركة و الاستشارية. و لم ينعقد أي مؤتمر وزراء منذ عام 1965، و كان يجب الانتظار إلى غاية عام 1983، لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغربية بهدف البناء المغربي¹.

3. مرحلة الوفاق المغربي ما بين 1983 إلى 1988 "

تعتبر سنة 1987 سنة الوفاق العام بين دل المغرب العربي، لكن جذور هذا الوفاق تعود إلى أبعد من ذلك و هذا حسب الأطراف المعنية. و نذكر منها التصالح التونسي الليبي عام 1987، و التصالح الجزائري الليبي و التصالح المغربي الجزائري عام 1983، و بهذا تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغربية، فكانت قمة "زرالدة الجزائرية" التاريخية المنعقدة في 1988/06/10 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغربية الخمسة، و أعطت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، و تقرر بهذا تشكيل لجنة سياسية مغربية للعمل. و قد اجتمعت فعلا في شهر جويلية 1988 بالجزائر و شكلت خمس مجموعات عمل في جانفي 1989، اجتمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة، و ذلك قصد التحضير للقمة المغربية، في الرباط و من نفس السنة، و في السابع عشر من شهر فبراير 1989 أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش معاهدة إنشاء اتحادا المغرب العربي (أنظر الملحق 2)، و التي بموجبها أنشئ اتحاد بمسمى "اتحاد المغرب العربي" و هو في

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص148 .

الواقع خطوة هامة و انجاز ضخم، و يعد تعبير صادقاً عن تغيير في الاتجاهات¹، و تجدر بنا الإشارة إلى الأسباب التي دفعت إلى بروز هذا الإتحاد و منها:

- عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد القطيعة التي دامت 14 سنة.
- الشعور بمرارة واقع الفرقة و الخلافات ما أظهر الحاجة إلى ضرورة التوحيد التقارب بين دول المغرب العربي.
- الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي و المغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي.
- تأزم الأوضاع الاقتصادية في معظم بلدان المغرب العربي
- التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار استفتاء بإشراف أممي، ويجرى التفاوض على هذا طيلة 1988 – 1990.
- بروز تحديد التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي.
- فشل سياسات المحاور الثنائية خاصة بعد التجربة ما بين المغرب و ليبيا ما أدى إلى إضعاف الأطراف.

2-أهداف اتحاد المغرب العربي :

أ- الأهداف السياسية :

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 20.

و تتحدد في تحسين أواصر الأخوة التي ترتبط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها لبعض، و تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعات المغرب العربي، و الدفاع عن حقوقها. إن السعي لهذه الأهداف يساعد من جهة على درء أي مخاطر تتعرض لها المنطقة المغربية أو إحدى دولها نتيجة أي محالة تهدف إلى إشاعة الانقسام و تمزيق الإتحاد¹.

ب - الأهداف الأمنية الدفاعية :

و تتجسد في مساهمة الدول الأعضاء ، في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل و الإنصاف، و بالتالي أي اعتداء إحدى دولة يعتبر بمثابة اعتداء على جميع الدول المغربية.

كما نصت المادة الرابعة عشر، و نصت المادة الخامسة عشر على حماية أمن النظم الحاكمة أين تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن و حرمة تراب أي منها، أو نظامها السياسي²، و لتحقيق ذلك تقوم الدول بتنسيق تعاونها في ميادين الدفاع.

ت - الأهداف الاقتصادية :

من خلال العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأفراد و السلع و رأبي المال بين هذه الدول، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و التجارية عبر إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة

¹ زايد عبيد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي الطموح و الواقع"، في المستقبل العربي، العدد 236، (أكتوبر 1998)،

² المادة 2/15 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد تشمل كل القطاعات مع إصدار التشريعات اللازمة¹.

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية ستخفف بشكل كبير الأعباء الاقتصادية التي يتحملها كل قطر لوحده، و كذا التخلص من التبعية الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى أن تعزيز المبادلات داخل الإتحاد سيعود بالفائدة على الشعوب الشقيقة.

ث - الأهداف الثقافية :

يرمي إنشاء اتحاد المغرب العربي على هذا الصعيد إلى تمتين أواصر الأخوة والروابط القومية، و الدينية و التاريخية بين الشعوب بالمنطقة المغربية من خلال تطوير التعليم على اختلاف مستوياته، و تبادل البعثات الطلابية و إنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية المشتركة².

3-إنجازات اتحاد المغرب العربي :

لقد حققت بلدان المغرب العربي الكبير تطورا ملموسا على درب العمل الشامل بإعلانها عن معاهدة إنشاء الاتحاد بتحقيقها لعدة إنجازات يمكن تقسيمها إلى :

أ - الإنجازات الميدانية :

¹ جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 93.

² نفس المرجع، ص 95 .

تعتبر قليلة و تكاد تنعدم إذا ما قورنت بالإمكانيات المادية و البشرية الهائلة التي تتوفر عليها الأقطار المغربية الخمسة، و سنكتفي بذكر بعض المشاريع الميدانية لإتحاد المغرب العربي¹ :

1. النقل :

طبقا لما جاء في قرار اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب المتمثل في إنشاء اللجنة المغربية للنقل و المواصلات فإنها كلفت بـ :

- تشجيع و دعم التنسيق بين هياكل النقل و المواصلات في أقطار المغرب العربي
- السعي إلى توحيد القوانين المتعلقة بالنقل و المواصلات، و مباشرة بعد هذا تم وضع هياكل في ميدان النقل البحري مثلا السكرتارية الدائمة في ميدان النقل البحري والبحري و الجوي، و اللجنة المغربية لتنسيق البريد و المواصلات.
- يوجد أيضا أهم مشروع و هو مشروع طريق الوحدة المغربية السيار الذي يفوق طوله 629 كلم، و يمتد من الحدود الليبية المصرية ليصل إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط.

- كما يوجد مشروع شبكة الطرق المغربية الضخمة الذي يربط أقطار المغرب العربي الكبير.

2. الزراعة :

¹ عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 68.

إن اهتمام التجربة التكاملية المغربية بالقطاع الزراعي سيدعم حتما البنية التحتية لإتحاد المغرب العربي الكبير، علما أن نجاح أية عملية تنموية يتحدد بمدى نجاح القطاع الزراعي، و لهذا نذكر بعض الانجازات المغربية في هذا المجال :

- التوقيع على اتفاقية تخص تبادل المنتوجات الفلاحية بين أقطار المغرب العربي أثناء انعقاد الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد بالجزائر أيام 21 23، 1990/07/22، و تمت المصادقة عليها بالجزائر، و تونس و ليبيا والمغرب إلا أن نسبة المبادلات ضعيفة إلى غاية 2010 بالنظر إلى جمود مؤسسات الاتحاد المغربي.

- التوقيع على اتفاقية خاصة بالحجر زراعي بين الأقطار للمغرب العربية بمدينة الجزائر في 1990، و التي تهدف إلى منع دخول و انتشار الآفاق و الأمراض الضارة بالزراعة¹. و تسعى إلى نجاح هذه العملية بتبادل النظم المعمول بها في هذا المجال، و قد تمت المصادقة النهائية على اتفاقية الحجر الزراعي من قبل أقطار الاتحاد في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر و في نفس الوقت تحت المصادقة على اتفاقية تبادل المنتوجات الفلاحية.

3. الصناعة :

استطاعت أقطار المغرب العربي أن تتجز الكثير بداية في 1988 إذا :

¹ عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 69 .

- تم التوقيع على الاتفاقيات التكاملية، و رسم ملامح إستراتيجية تنمو مشتركة
- إنشاء مصنعين كبيرين في مناطق الشريط الحدودي، و يتعلق بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف، "شركة ساكمو"، و مصنع الاسمنت الأبيض بقرينة و شرك "سوتا سيبت"، و الذي تم فتحه في 1988/01/16.
- مشروع حديد البناء المغربي الصناعي و مشروع الأنابيب الفولاذية، و دراسة تنتظر التجسيد الميداني
- مشروع السك الحديدية بين تونس و ليبيا¹

4. الاستثمار :

- تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الجزائر في 1990/07/23 من قبل وزراء أقطار المغرب العربي، و قد جاء في بنودها :
- عمل الأطراف المتعاقدة على توفير الإمكانيات الضرورية استثمار رأس مال وفقا لطبيعة الاستثمار و هذا من خلال إصدار الترخيص و الموافقات اللازمة لقيام الاستثمار، تحويل رأس المال و عوائده من قبل المستثمر، و تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بطريقة سليمة.

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص70..

- أما المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية فهي في نفس التواريخ المصادقة على اتفاقية الأولى و الثانية، و بهذا تكون قد دخلت حيز التنفيذ لتكون بذلك إطار جيد لمختلف الاستثمارات في كافة الميادين في جميع أقطار المغرب العربي.

5. الميدان الضريبي :

في 1990/07/23 تم التوقيع على اتفاقية الازدواج الضريبي التي تشجع التعاون المتبادل في ميدان الضرائب. و يتم توظيف الضريبة على مداخيل أملاك العقارية وبتوقيعها هيأت الانطلاق للتعاون المغربية المالي وفق أسس و معالم واضحة، و لتدعيم هذا تم توقيع على مجموعة من القرارات الاتفاقيات منها :

- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17, 50 % بين دول الاتحاد و الموقع في 1994/04/02¹.

- اتفاق بشأن لجنة مغربية لتأمين و إعادة التأمين في 1992/04/02
- قرار اعتماد قواعد وحدة جمركية بين الدول الاتحاد المغربي في 1990/07/23
- اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية في 1994/04/02

ب - الإنجازات المؤسساتية :

و تتخلص الإنجازات المؤسساتية للاتحاد المغربي في :

¹ علي ربيع، العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل و طبيعة العلاقة من 1990 إلى 2005، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام،

1-مجلس الرئاسة :

يتألف من رؤساء الدول المغربية، تكون رئاسته بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء ، تتخذ فيه القرارات بالإجماع و هو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرار و فترة الرئاسة فيه هي ستة أشهر. أما دوراته العادية فتتعدد مرة واحدة في السنة، كما له الحق في عقد دورات استثنائية، و من بين الدورات التي عقدها مجلس الرئاسة :

- الدورة الأولى بمراكش في 17/02/1989
 - الدورة الثانية بتونس بين 21 إلى 23/01/1990
 - الدورة الثالثة فكانت بليبيا يومي 9 - 10 /03/1991
 - الدورة الرابعة بالمغرب أيام 15 - 16 /09/1991، و تليها الدورة الخامسة بموريتانيا في 10 - 11/11/1992
 - عقد آخر قمة مغربية في العاصمة التونسية يومي 03 - 04/04/1994¹.
- كل هذه الدورات و الاجتماعات كانت تعالج القضايا الداخلية و الخارجية التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بالتجربة الوندوية في المغرب العربي، و كذا تشجيع مشاريع التنمية المشتركة في جميع المجالات.

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 72.

أما في ما يخص العلاقات الخارجية بالإتحاد فيبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الأولية و يتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية التجمعات الاقتصادية و التجمعات الاقتصادية الأوروبية و التجمعات الأخرى¹.

2-مجلس وزراء الخارجية :

و هو بمثابة الفرع التنفيذي، و يأتي من حيث أهمية بعد مجلس الرئاسة، ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للإتحاد في الفترات ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة التي تتعقد في فترات مقاربة خلال السنة، و باعتباره أداة ربط بين مجلس الرئاسة و بقية أجهزة الاتحاد فقد عقد الكثير من الاجتماعات فهو إلى غاية نوفمبر 2007 عقد 27 دورة عادية و ثلاث استثنائية توجت كلها بمحاضر اجتماعية ماعدا الدورة الواحدة و العشرون المنعقدة بالجزائر في 21 - 22 /12/2003. و هي الدورة التي سلمت فيها الجزائر الرئاسة لليبيا في 1995، دون عقد القمة السابعة.

3-لجنة المتابعة :

هي جهاز سياسي يتكون من كتاب الدولة المعينين في حكومات أقطار الغرب العربي، تختص بمتابعة أجهزة الإتحاد و تطبيق القرارات و تنشيط العمل الوحدوي، تعقد خمس دورات عادية خلال كل فترة رئاسية بصفة دورية في كل قطر من أقطار المغرب العربي وفقا للنظام الداخلي، و تقلصت هذه الدورات لتصبح ثلاث دورات في السنة، وإلى

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 163.

غاية شهر نوفمبر 2007 عقدت 44 دورة إضافة على دورتين خاصيتين و دورة خاصة للتحضير لاجتماع 5 + 5 عالجت من خلالها :

- إعداد مشروع يتعلق بعلاقة الاتحاد بالتنظيمات الجهوية الأخرى
- إعداد التقرير عن المديونية المغربية و عرضها على مجل الوزراء
- التحضيرات لأشغال مجلس الرئاسة
- برمجة اللقاءات القطاعية التي لم يتسن عقدها خلال السنوات الأخيرة و تحضير اجتماع مجلس وزراء اتحاد المغرب العربي، و توالى هذه الدورات إلى غاية 2007¹.

4-اللجان الوزارية المختصة :

- تلعب دورا لا يستهان به في عملية التنمية الشاملة التي يسعى الاتحاد المغربي إلى تحقيقها و تشمل هذه اللجان 4 مجالات هي :
- لجان الأمن الغذائي : التي تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية، المائية، الغابات و تجارة المواد الغذائية و البيئة و مؤسسات الدعم الفلاحي التي تتكون من وزراء الفلاحة في أقطار المغرب العربي.

¹ صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 283.

- لجنة الاقتصاد و المال : و تتبعها المجالس الوزارية القطاعية، كمجلس وزراء المالية و النقد، مجلس وزراء الطاقة و المعادن، مجلس وزراء الصناعة، و مجلس وزراء التجارة.

- لجنة البنية الأساسية : و تتمثل في وزارات البريد و المواصلات، مجلس وزراء النقل مجلس وزراء الإسكان و العمران و مجلس التجهيز و الشغال العمومية.

- لجنة الموارد البشرية : و تهتم بميادين التعليم، الثقافة، الإعلام و التكوين، البحث العلمي، الشؤون الاجتماعية، الإقامة و نقل الموارد البشرية، و غيرها من القضايا تتلخص مهمة هذه اللجان في نقطتين أولاهما مساندة لجنة المتابعة و الإشراف وتقديم الاقتراحات، أما الثانية فترتبط بالإنجازات المختلفة التي تحقّقها التجربة الوجدوية في المغرب العربي¹.

5-الأمانة العامة :

و تتشكل من ممثل عن كل دولة عضو، و تمت المصادقة على مهام الأمانة للاتحاد المغربي و نظامها الأساسي يوم 1990/07/23 بالجزائر مع إقرار مقرها بالرباط²، تنحصر مهامها في :

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 76.

² زايد عبيد الله مصباح، مرجع السابق، ص 33.

- التحضير المختلف لنشاطات مجلس الشورى و أجهزته.
- حفظ المستندات و الوثائق الرسمية لهياكل اتحاد المغرب العربي بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في نطاقه¹.
- إعادة مشروع الميزانية و السهر على تنفيذها.
- الإشراف على وضع القرارات المصيرية بالإتحاد
- ترجمة القرارات الأساسية الكبرى الصادرة عن المجلس المغربي الأعلى إلى مشاريع مضبوطة تتولى الأمانة دراساتها

ت - الإنجازات الثقافية :

لقد أولت أقطار المغرب العربي عناية خاصة بالجانب الثقافي من خلال إقامة الندوات الفكرية، و المهرجانات الفنية ، والغرض منها هو خلق تفكير وحدوي مغربي. لقد تجسدت انجازات الاتحاد المغربي في هذا الجانب من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية و هي :

1-جامعة المغرب العربي :

أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثانية في 1991/07/23، تتمتع بالشخصية القانونية التي تعطي لها الحق في الدخول مع غيرها من

¹ عبد الوهاب بن خليف ،مرجع سابق، ص 185.

المؤسسات العلمية في اتفاقات تعاون، كما أن لها ميزتها المستقلة، و مقرها بمدينة طرابلس¹.

2-الأكاديمية المغربية للعلوم :

أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الاتحاد المغربي في دورته الثانية التي كانت بالجزائر بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المتخصصة و المكلفة بالموارد البشرية للاتحاد المغربي، مقرها الرئيسي بمدينة طرابلس مع توزيع نشاطاتها على بلدان المغربي العربي بصفة متوازنة بين بلدانها.

3-اتفاقية التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي :

من أجل تجسيد هذا التعاون وقعت اتفاقية بمدينة "نواكشوط" في 11 نوفمبر 1992 التي جاء فيها تكريس التعاون و التنسيق بين دول الاتحاد المغربي في السياسات والمواقف الدولية، و مواجهة المخططات التغريبية و الثقافات المائعة التي تهدم القيم الحضارية لشعوب المغرب العربي.

4-جائزة المغرب العربي :

لقد تم تخصيص هذه الجائزة لأحسن انتاجات إبداعية و تدعى بجائزة "المغرب العربي للإبداع الثقافي"، وافق عليها وزراء الخارجية لدول الاتحاد المجتمعون بمدينة نواكشوط بتاريخ 11 نوفمبر 1992. على أن يتم منح هذه الجائزة مرة واحدة كل سنة وقد أوكل تحضير و

¹ علي ربيع، مرجع سابق، ص 168.

متابعة إجراءات هذه الجائزة إلى أمانة الاتحاد بالإضافة على التعريف بالعمل الفائز و الترويج به.

و نلخص إلى أن هذه مؤسسات للتجربة التكاملية في المغرب العربي بإمكانها تحقيق التكامل الشامل السياسي، الاقتصادي، الثقافي و التنسيق بين المشاريع القطرية إذا ما توفرت الإرادات السياسية للنظم المغربية.

المطلب الثاني : العراقيل التي واجهت اتحاد المغرب العربي

لقد شهد اتحاد المغرب العربي تعثرا واضحا في نشاطاته منذ البداية، و هو ما أكدته التقارير المهمة بمتابعة الأزمات العربية، و من أبرز مظاهر هذا التعثر التقهقر على مستوى الانجازات، فقد ظلت الاتفاقيات المبرمة مجرد أقوال لم تصل إلى مستوى التنفيذ، وهو ما يعطي مظهرا من مظاهر العجز عن تحقيق أهدافه التي رسمتها معاهدة الإنشاء.

كما يعاني اتحاد المغرب العربي حالة جمود على صعيد النشاط المؤسسي الذي يظهر جليا في متابعة تشايط مجلي الاتحاد فهو لم يعقد أي دورة عادية أو طارئة منذ التسعينات، و حتى الدورات العادية الست التي عقدها لم تحظ غالبيتها بالحضور الكامل لقادة المغرب العربي، و تتجلى أهم العوامل التي أدت إلى هذا الركود في :

أ- عوامل سياسية :

و تنقسم إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية

1-العوامل الداخلية :

- و تتعلق بدول الاتحاد و العلاقات البينية و الأزمات داخل الاتحاد و تتمثل في :
- دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام و المعارضة الإسلامية الأصولية، وقد كان لذلك أثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة لإتحاد المغرب العربي التي تعد مصدر القرار الرئيسي، و بالتالي إبطاء مركبة الوحدة المغربية¹.
- بروز أزمة "لوكربي" بين ليبيا و كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا التي تطورت إلى فرض عقوبات على ليبيا عام 1992، بسبب استكفاء الأنظمة على أنفسها لحل مشكلاتها الداخلية.
- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية مع عام 1995 نتيجة لتجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء العربية، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغربي، حيث طالبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية.
- كما أن من أسباب تعثر الاتحاد المغربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية.
- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية الاتحاد، و في هذا الصدد دعت كل من ليبيا و الجزائر مصر للانضمام إلى الاتحاد المغرب العربي التي تقدمت

¹ توفيق المدني، مرجع سابق، ص 23 .

بهذا الطلب إلا أنها لم تحظ بالموافقة ما يبين اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد في مسألة توسيع العضوية.

2-العوامل الخارجية :

و هنا نتحدث عن المتغيرات الإقليمية و الدولية النابعة من خارج نطاق الاتحاد العربي، و قد جاءت أزمة الخليج لتبين التنوع الكبير في المواقف المختلفة للدول المغربية الخمس بل و المتعارضة أحيانا حيال التدخل العسكري في الكويت، و خاصة بعد التدخل الغربي في الأزمة و مسعى كل من الكويت و السعودية لتدويل الأزمة عن طريق طلب تدخل قوات أجنبية لحل هذه الأزمة.

أ- العوامل الاقتصادية :

لم تنجح محاولات الدول المغربية في بناء متكامل موحد، و هذا راجع لما يلي :

1-التبعية الاقتصادية :

و تتمثل في تبعية البلدان الغاربية ماليا و اقتصاديا للبلدان المتقدمة، و كذا الروابط الاقتصادية بين المركز و المحيط المغربي خلال مرحلة الاستعمار. كل هذا كان لصالح الدول المتقدمة التي ليس في مصلحتها أن تتشكل كتلة اقتصادية مغربية منسجمة ووقوية، و هذه التبعية الاقتصادية للبلدان المغربية تمخض عنها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري و المديونية المعوقة و الخائفة باستثناء ليبيا¹.

¹ عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص. 362.

2-الاختلال الاقتصادي الهيكلي :

و يعني اختلال الهياكل الإنتاجية الزراعية و الصناعية، و هياكل التبادل التجاري وكذا الهياكل المالية للمنطقة، و بذلك تتعرض إمكانيات التنمية المغربية للخطر.

3-غياب التنسيق في السياسات الصناعية :

و يمثل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الأعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنيع، ما يصاحب ذلك من منافسة مضرّة. و يظهر أن انجاز المخططات ليس له طابع علمي إذ لها أهداف كمية بالأساس، التي لم تختبر أبدا. كما أن غياب التنسيق في هياكل البلدان المغربية يستدعي منها اللجوء للآليات الغربية ما يعيق بشكل كبير تقاربها من بعضها البعض.

4-تقليد الغرب :

و هذا من ناحية التقليد للمعارف و الآليات إذ تأثرت البلدان المغربية بتيار حرية التبادل، و تأسيس اتحدا جمركي الذي اعتبر كهدف في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي العربي عام 1957، و في اتفاق السوق العربية المشتركة عام 1964 في المشرق في إطار جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها البلدان المغربية. و هذا ما يبين محدودية محاولات التكامل الاقتصادي الجهوي، و كما يظهر تقليد المغربية للغرب في الصناعة فبدلا من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة يتجنب أخطاء التصنيع الفوضوي نجدها قد لجأت إلى التجارب نفسها بعناصر سياستها الصناعية ما لا يتلاءم أصلا مع الظروف السوسيو اقتصادية

المغربية، لذلك أقامت الدول المغربية اتحادها بوحدات للحديد والصلب و اتخذت من هذه الصناعة رمزا للاستقلال الاقتصادي. و كذلك في الوقت الذي تراجع فيه الدول الغربية الرأسمالية بعض عناصر أنماطها التصنيعية لأسباب لبيئة اجتماعية و اقتصادية، وفي الوقت الذي تسترجع فيها الوعي بأزماتها نجد البلدان المغربية المتخلفة تأخذ بذلك النوع من التصنيع عوض البحث عنة نمط حضاري آخر وتنمية اقتصادية أخرى.

5-صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل :

و هذا من خلال العوامل التي عرقلت تطبيق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوحدوية.

ب - العوامل غير الاقتصادية :

و يرجع أيضا إخفاق الاتحاد المغربي إلى عوامل سوسيو ثقافية سياسية، فالإرادة السياسية تبقى المحدد الأساسي في بناء مجال جهوي متعدد الوطنيات، و غياب الإرادة السياسية في البلدان المغربية قد ساهم في هذا الإخفاق. و على أية حال يظهر أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاولت المغربية تحقيقها قد باءت بالفشل، و أن القوى المفرقة قد غلبت القوى الموحدة، سواء على مستوى المؤسسات المشتركة أو المستوى الاقتصادي الذي يسجل تطور سلبا، و يتعلق هذا بمجهودات التنمية الداخلية المبذولة من قبل كل بلد، أو بمحاولة بناء مجال تكاملي مغربي موحد¹.

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 131.

خلاصة الفصل:

لقد ساهم كل من العامل الجغرافي والتاريخ المشترك للمنطقة في بناء الإتحاد المغربي الذي تجسد في معاهدة مراكش في 17-فيفري-1989م، و في الوقت الذي ساعدت فيه كل من المقومات المشتركة من لغة، و دين و ثقافة و أصل واحد، إلى جانب العوامل الخارجية التي أثرت بدورها على ظهور هذا المشروع الذي تسعى هذه الدول من خلاله إلى تحقيق أهداف إقتصادية إنمائية و أخرى سياسية و أمنية، إلا أن هذه الدول لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة، و ذلك لعدم قدرتها على تجاوز المعوقات التي حالت دون تأسيس فضاء مغربي يكون قاطرة للتنمية و التحول نحو الأفضل، و من أبرزها خلافات الحدود بين هذه الدول، و قضية الصحراء الغربية التي تعتبر العقبة الرئيسة للتقارب بين الجزائر و المغرب، إلى جانب عجز هذه الدول على تنسيق سياساتها وتوحيد مواقفها نحو القضايا الخارجية و بالتالي تفضيلها للعمل مع الخارج بصفة منفردة عوضا عن التقارب و العمل على تجاوز هذه المعوقات.

الفصل الثالث:

التحديات و التحديات التي

تواجه الدول المغاربية

تمهيد :

في ظل توافد التكتلات الاقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي ، والأسيان ، وفي ظل تفوق النظام الرأسمالي على الساحة العالمية وتفوق الرجل الغربي في الوقت الذي يستمر فيه عجز الدول المغربية لقيام منطقة التبادل الحرة والسوق المشتركة للنهوض بمكانة المنطقة وإبراز دورها على الساحة العالمية رغم توفر كل الإمكانيات اللازمة ، الا ان الدول المغربية مازالت لم تستطيع الخروج من مختلف الأزمات الداخلية ومختلف التحديات التي تواجه المنطقة مع العمل الوحدوي للدول الأعضاء وتسابقها بشكل فردي للإنتماء للمنظمات والشراكات مع الإتحاد الأوروبي .

وأمام الموجات الأخيرة التي تعرفها المنطقة كتونس وليبيا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمختلف التحديات التي تقف أمام المسار التكاملي سواء على المستوى الداخلي سواءا تعلق الأمر سياسيا ، إقتصاديا ، أمنيا ، خارجيا التي تمثلت في مختلف المبادرات ، ما أحدث نوع من الضغط والتأثير سلبا أمام فعاليات الإتحاد المغربي ، وفي ظل تفاقم التهديدات هناك سيناريوهات المتوقعة سواء لتفعيل أو قطع العلاقات .

المبحث الأول: التهديدات والتحديات الداخلية.

المطلب الأول: التهديدات السياسية.

رغم الأهداف التي يدعو إليها الإتحاد المغاربي والعمل المشترك والتعاون، إلا أن ذلك لم يتجسد واقعا في مواجهة العقوبات السياسية خاصة في تأزم الأوضاع في تونس وليبيا مؤخرا، سوف نتطرق الى اهم التحديات السياسية المتمثلة فيما يلي :

1- مشكلة الحدود :

-تبدو طبيعة النزاعات الحدودية والخلافات السياسية مرهونة بحالة العلاقات بين دول المنطقة¹. ومدى التقارب بين الأنظمة السياسية، واختلاف توجهات السياسات الخارجية وهو الأمر بالنسبة للجزائر والمغرب حيث أن مسيرة العلاقات بين البلدين منذ أكثر من عقود من الزمن تحكمها الخلافات السياسية والتوجهات الإيديولوجية، الخلافات الحدودية زيادة لمسألة الصحراء الغربية ولعل أبرز المشاكل الحدودية².

1-أ الخلاف الليبي التونسي : كانت الخلافات السياسية بين تونس وطرابلس نتيجة

النزاع الحدودي في منطقة الرصيف القاري بينهما لإحتمالات كبيرة لوجود النفط، قبل أن تتم تسويته في ميثاق الإخاء والتعاون ، ويرجع سبب الى الإضطرابات التي حدثت في مدينة "قفصة" التونسية، إذ قدمت تونس بشكوتها إلى الأمانة العامة للجامعة العربية للنظر في

¹ PAUL Balta ,le grand maghreb dés l' independances a l an, paris, la découverte,2000,p198.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، "إشكالية الحدود في الوطن العربي" جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية ، 2001 ، ص157.

القضية كما تزامن ذلك بدعوة ليبيا للأمين العام للجامعة لعقد إجتماع عاجل لمجلس الجامعة للبحث في التدخل الفرنسي في تونس، وأمام هذه الأزمة التي إمتدت للمحكمة المغربية التي حاولت التوسط في القضية لإنهاء الازمة بشكل نهائيا، إلا أن إنحياز الطرف المغربي الى الطرف التونسي، ما دافع الجماهير الليبية إلى الإعتراف بجهة البوليساريو مخلقا توترا في العلاقات الليبية المغربية إنتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين المغربي الليبي.¹

1- ب الخلاف الحدودي الجزائري المغربي: حيث كان الدور لفرنسا في أصل هذه

النزاعات الحدودية 'تزامن ذلك مع بوز شعور قومي نحو الوحدة' في الوقت الذي وصف الصراع الجزائري المغربي من أخطر النزاعات في العالم استخدمت فيه شتى المجالات ؛كما وصف بحرب باردة مستمرة في ظل غياب مؤشرات جدية لحل النزاع، نتج عنه إستمرار غلق الحدود بين الطرفين، كما كان إنفجار فندق الأطلس سنة 1994 بالمغرب اين اتهمت الجزائر في التورط في ذلك أدى إلى فرض التأشيرة للدخول للأراضي المغربية والغلق الفوري للحدود من الطرف الجزائري، فمزال استمرار الإتهامات بين الطرفين وفشل محاولات الصلح.²

فبعد اسقلال البلدين طالب المغرب إسترجاع مناطق إستنادا لخريطة المغرب الكبير المنشورة من طرف حزب الإستقلال المغربي 1956 ما رفضته الجزائر مستندة الى مؤتمر

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص158 ..

² المرجع نفسه، ص 159.

باندوق 1956 فزاد التوتر نتت عنه حرب الرمال 1963 مخلفة خسائر، ما إستدعى تدخل الوحدة الإفريقية ، ثم تلتها الإتفاق المبرم بين الرئيس بومدين والملك حسن الثاني 1972 إلا أن ذلك تزامن مع تشكل جبهة البوليساريو التي تدعو لإستقلال إقليم الصحراء الغربية ،وتلقي الدعم اللوجستيكي من الطرف الجزائري ،الأمر الذي ازعج الطرف المغربي

1-ج النزاع الحدودي التونسي الجزائري: يكمن مشكل الحدود في النقطة 233 التي

تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الإستقلال نفي الوقت الذي تعتبرها تونس تابعة لها ،حيث تمتد مساحة المنطقة المتنازع عليها 17 كلم حيث إعتبرتها تونس بعدم تطابقها الخرائط الواردة في الإتفاقيات ولضالة مساحتها، ما أنقص حدة الصراع،في الوقت الذي طلبت الروابط المغاربية من الجزائر تسليمها المنطقة، لكن رفضت الجزائر ذلك كونه يشكل خطرا بكونها حدود معترفة بها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ليبقى المشكل عالقا لمدة 8 سنوات ،ليصل الطرفين لإتفاق الإستغلال المشترك للمنطقة المتنازع عليها في 19مارس 1983 وعدم اللجوء لإستعمال القوة¹.

1-د الخلاف الحدودي الجزائري الليبي

ناتج عن التأجيل في رسم الحدود وتخطيطها لتجنب الصدام ،وفي 1967وفي دورية جزائرية اخترقت الحدود الليبية لمسافة 7 كيلومتر،أين إتهمت الجزائر بالتغلغل والإستكشاف،

1 أداء الإتحاد المغاربي بعد الإطلاع على الموقع:

ما أدى لتشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود، وفي ظل دعوة الجزائر للعودة إلى إتفاقية 1957 بين فرنسا وليبيا ،لكن رفض من الطرف الليبي لتشكيل اللجنة لعدم وجود خرائط لديها ، وإستدعاء الخبراء السوسريين لمسح طوبغرافي للمنطقة .هكذا كان موضوع الحدود بين الجزائر وليبيا معلقا حتى قيام دورة سبتمبر 1969 في ليبيا ما أدت إليه من تقارب مع الجزائر بفعت التوجهات الاشتراكية لكلا النظامين لتنتهي الأزمة سلميا ¹.

2- الإختلاف في أنظمة الحكم المغربية

كانت الوحدة المغربية خلال الكفاح المسلح من أجل الإستقلال حلما سياسيا ،إلا أن بعد الإستقلال أصبحت طموحا إقتصاديا وبالرجوع الى أنظمة الحكم في الدول المغربية هي نظم جمهورية ما عدا المغرب ذات النظام الملكي، فيصعب العمل الوحدوي في الوقت الذي تنتهج سياسات تنموية تصل لطموحات شعوبهاالي بقيت أغلبها تعاني الفقر والامية والبطالة ونقص الوعي الحضاري ².

وقد أثبتت التجارب السابقة أن الدولة القطرية والعمل التتموي القطري قد عجز عن تحقيق التكامل المغربي ،فاعمل الإستقرار السياسي والإقتصادي التام ،وكذا التكامل الإقتصادي عدم الثقة بين الأنظمة السياسية للأقطار المغربية لعب دورا في إفشال العمل المشترك ³ كما يلعب عامل غياب الثقة تباين وإختلاف أساليب صناعة القرار السياسي

¹ أداء الإتحاد المغربي، المرجع سابق .

² المرجع نفسه .

³ عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سابق،ص 123..

والتشتت وغياب التنسيق في مختلف القضايا السياسية والدبلوماسية والإقليمية رغم توقيع معاهدات واتفاقيات، ما فتح المجال للتبعية للشمال الذي لا يتطابق مع الواقع المغربي وثقافته وقيمه ومعاييره¹

فإختلاف الأنظمة أثر سلبا على مختلف الجوانب الي تشكل عائقا أمام التجربة

التكاملية

3- قضية الصحراء الغربية: لا شك أن قضية الصحراء الغربية أصبحت قضية معقدة

لتعدد الأطراف فيها فهناك فاعلون إقليميون مثل الجزائريون وآخرون دوليون مثل إسبانيا فرنسا... ومنظمات دولية كالأمم المتحدة تتسم مواقفهم جميعا بالتنافس².

فالجزائر ساندت منذ البداية الشعب الصحراوي في ممارسة حقه لتقرير مصيره وهذا منذ إعلان جبهة البوليساريو عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية في 28 فيفري

1976 ودخولها خط النزاع بعد المسيرة الخضراء التي نظمها المغرب في الأراضي

الصحراوية وشعورها بالخطورة ما أدى إلى الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، في

الوقت الذي تعتبره المغرب إقليم تابع لها و بالتالي الحل الوحيد عودة الأرض لأصحابها

وبسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية، ما أدى لأول مواجهة عسكرية جزائرية مغربية

¹ وليد عبد الحي، العمل العربي المشترك، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت، 1987، ص 107.

² توفيق المديني، مرجع سابق، ص 29 .

لمدة 3 أيام في 26 جانفي 1976 مختقا توترا بين الجزائر والمغرب في ظل الضغوطات الداخلية وأخرى إقليمية دولية ما جعل حتمية تنازل طرف على حساب الآخر¹.

فهذه القضية تشكل خطرا يؤثر على أمن واستقرار المنطقة المغربية لأنه لا يمكن بناء مغربي موحد دون حل سلمي عادل للقضية الصحراوية التي تعد من القضايا الجوهرية التي تضعف الإتحاد كما يمكن أن تكون عاملا لنشوب نزاعات بين الأطراف المشاركة².

المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية

مازال التكامل الإقتصادي بين الدول المغربية ضعيفا ،في الوقت الذي لا تزيد المبادلات التجارية عن ما نسبته 5مئة من المبادلات في الوقت الذي تتوفر جميع الموارد الطبيعية وشساعة الأراضي الزراعية ،كما تخزن أراضيها ثروات معدنية وطاقية تتوزع توزيعا غير متكافئا³. كما تتفاوت الدول المغربية من حيث درجات النمو الإقتصادي ما يقف أمام صعوبة التنسيق الإقتصادي ومن خلال إختلاف التشريعات الإقتصادية التجارية والتنفيذية ما يقف عائقا أمام صعوبة تنفيذ قرارات موحدة⁴.

¹حسن ابو طالب، التقرير الإستراتيجي العربي 2003-2004، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، 2004، ص 421.

²جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 45، 46.

³المغرب العربي بين التكامل والتحديات بعد الإطلاع على: www.startimes.com/?=2892459 10:17/2016-09-23

⁴ديدي ولد السالك، إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، 2005، ص 69.

1- إختلاف الأنظمة الإقتصادية :

يعود الإختلاف في هذه الأنظمة الإقتصادية إلى الاختلاف في السياسات والتوجهات الإقتصادية وتباين في الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الإقتصادية ،كما كان استيراد الأنظمة والمناهج من بين عوامل تعميق الهوة بين الأقطار الإتحاد ،لذلك أضى من الضروري خطوات جادة لتوحيد المنهج الإقتصادي إنطلاقا من بلورة المعاملة على ضوء الرصيد الفكري المستمد من عمق المعانات في الوقت الذي كان موجة التحرير الإقتصادي تحت ما يعرف بإقتصاد السوق وعولمة النشاط الإقتصادي التي تقف عائقا أمام الدول المغربية وأثر سياسات الدول الغربية التي تختار سياساتها تجاه الدول المغربية ،ونظرا لإمضاء مبادرات مع الطرف الأوربي ما سهل لهذا الأخير لتوسيع أسواقه لتصل نسبة المبادلات إلى 70 بالمائة من المبادلات مع الشروط الطرف القوي وضمان مصالحه في إنشاء منطقة التبادل الحر ما همش التوجهات الإقتصادية المشتركة للدول المغربية.¹

1 منتديات ستار تايمز، بين ضرورة ومعوقات التكامل الإقتصادي، ص ص 4،5. بعد الإطلاع على الموقع:

2- واقع التبادل الإقتصادي بين الدول المغربية :

يظل حجم التبادل المغربي يحوم حول نسب متدنية جدا لا تتعدى 3 بالمائة، كان ذلك إنعكاسا لتأخر كبير في الالتزام بخارطة طريق التكامل الإقتصادي التي رسمت من خلال إتفاقيات والخطط كإتفاقية التبادل الحر المغربية المشتركة... إلا أن التجارة بين الدول المغربية تشكل أدنى معدلاتها مقارنة بالمجموعات الأخرى .

وحسب تقرير اللجنة الإقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة لسنة للدول المغربية 2015 نجد 4,8 بالمائة من مجموع هذه المبادلات التجارية لهذه البلدان مالية لا تتجاوز 2 مليار دولار ،فسوق المنطقة المغربية اقل ديناميكية في العالم ،عكس التجارة الخارجية البينية في دول جنوب شرق آسيا 21 بالمائة ودول أمريكا الشمالية ب 14,8 إما الإتحاد الأوروبي 66مئة ،في الوقت الذي تعمل الدول المغربية من أجل التعامل مع بلدان أوروبية كشريك تجاري تستحوذ عليها كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا مع العلم أن السلع المستوردة متوفرة لدى الجيران كالشأن للبترول الجزائري ،والمحاصيل الزراعية الليبية ،والمعادن الموريتانية.

ورغم الإتفاقيات المغربية في هذه الميادين الإقتصادية والتبادل الحر إلا أنها تبقى مجرد برتوكلات شكلية غير مجسدة واقعا ،كما لا تساهم صادرات الدول المغربية الخمسة بمجملها في التجارة العالمية إلا (1%) بالمائة من مجمل التصدير العالمي ما عجز الإنفتاح للأسواق العالمية.

3- أزمة المديونية:

يعتبر مازق المديونية في أقطار المغربية من بين أخطر رهاناتها كونه حقيقة عدم التجسيد الإقتصادي في الوقت الذي تزداد فيه مشكلة المديونية وتفاقمها، ولا سيما في فترة الثمانينات التي أصبحت مأزقا للأقطار المغربية التي تحول دون التعامل والتنسيق فيما بينها لأن كل قطر من أقطاره منشغل بمشاكله المختلفة وغياب الموازنة¹.

فالتأخر الإقتصادي الكبير الذي تشهده المنطقة، ما دفع أنظمتها لطلب المساعدات المالية والإقتراض من البنوك العالمية بغرض تكوين رأسمال محلي يضمن لها بناء قاعدة إقتصادية محلية وتحقيق توازنات مالية في هياكلها الإقتصادية، ما أثر على التكامل الإقتصادي بدلا من دفعه للأمام طالما ما يستخدم في إنشاء مشروعات متماثلة وغير أساسية . فلجأت الدول المغربية للإقتراض من البنك الأوروبي للإستثمار وميزانية الممثلة الأوروبية وغيرها من المؤسسات الإقتراضية العالمية فتشكلت أزمات حادة إستدعت الإستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب عنه قي إتباع سياسات التعديل الهيكلي²، إذ تشير الإحصائيات المنشورة

في التقرير العربي الموحد لسنة 2003 أن مديونية كل من الجزائر و تونس

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 116.

² المرجع نفسه، ص 117.

بلغت 22.6 مليار دولار و 13 مليار دولار على التوالي أما المغرب وموريتانيا 14 مليار دولار و 15 مليار دولار على التوالي¹.

نتج التبعية المالية للدول الصناعية، باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول المغربية من خلال العوائق الإدارية والجمركية و الضريبية التي تضعها ك شروط لدمجها في الإقتصاد العالمي².

كما ساهمت المديونية في إمتصاص مداخيل المالية في مجمل صادرات الدول المغربية ما إنعكس سلبا على غرار البطالة ... فرضت المديونية على الدول المغربية تبعية مالية دائمة للدول والمؤسسات.

المطلب الثالث: التهديدات والتحديات الأمنية

1- الإرهاب وتأثيره على الأمن المغربي:

تعتبر الظاهرة الإرهابية من بين العوامل المؤثرة سلبا على نجاح التكامل المغربي إذ أنه مصدر تهديد خطير فحسب قاموس لاروس³ « le terrorisme » يعرف أنه (مجموعة

¹ التقرير العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص 15.

² رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010 - 2011)، ص 117.

³ قاموس لاروس، ص 342.

أعمال عنف التي ترتكبها مجموعا ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة (فنهم أن نوع من الخوف والرعب واللاأمن وفي ظل تنامي التنظيمات الإرهابية في المنطقة المغربية وهي:

أ -تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي :تشهد حركية ونشاط ما عرف بالإسلام السياسي والإعتماد على منطلقات دينية وفي ظل إنتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية الذي شهده المغرب العربي وبمجرد تغير نشاطها من الساحة السياسية النظري إلى الساحة السياسية العملية وخاصة مع التصادم في أحداث 11سبتمبر 2001،هذه التطورات ألقت بآثارها على على الساحة السياسية المغربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني فنشأت البدائل الضيقة على حساب البدائل السلمية.¹

¹ شبكة النبا المعلوماتية، "تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضنة ثرية ووجوه متعددة"، أبريل 2007، نقلا عن <http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm> 11:00/2016-09-25 موقع:

كما لقيت المنطقة المغاربية الظاهرة الإرهابية بشكل كبير فوجود عدة عوامل ودوافع 13

ساعدت على ظهور هذه التشكيلات منها الإستبداد المحلي¹ الطغيان الأجنبي التوتر والشعور بالظلم والتمرد في الفئات الشبانية والمراهقين ما حول تمردها لممارسة أشكال تقليدية من الانحراف من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب لأنها ترى نفسها مهمشة، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارهم والتفكير في التغيير بمنهج العنف، وتعرض الكثير منهم لظروف وأحوال إجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم².

ولعل أبرز التشكيلات الإرهابية التي تحتفظها المنطقة المغاربية :

أ_1 الحركات الإرهابية في الجزائر: حيث برزت بشكلين الجماعة المسلحة ذات بعد محلي والجماعة السلفية للدعوة والقتال ذات البعد الخارجي ما يجعلهما على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة³ التي نشأت في 1998، وفي الوقت الذي اختلفت فيه الآراء حول بداية الأعمال العنيفة في هذه المنطقة، فهناك من يرجعها للإستقلال عندما قام الجيش بقيادة "هوارى بومدين" للإستيلاء على السلطة وما كانت سائدا في فترته³ وتواصلت النزاعات بعد ذلك داخل السلطة نتج حركات إنتفاضية في 5 أكتوبر 1988 وهناك إتجاه آخر يرجعه إلى مسار ديمقراطي عام 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ³.

¹ خالد إبراهيم المحجوبي، الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري نقلا عن الموقع: www.ahwon.org

² مرصد الإرهاب، من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي، نقلا عن الموقع: www.alerhab.net. 2008.

³ محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة، ملفات تحقيقات إرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2002، ص 77.

فالظاهرة الإرهابية في الجزائر لها أبعادها السياسية المتمثلة في الفساد السياسي والصراع الدائر حول السلطة وتزامنا مع تدهور وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية مخلفا نوعا من صعوبة المعيشة، وتساعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية الإسلامية، وفي الوقت الذي يرجعه الغربيين للإسلام، الأمر الذي كان وراء ظهور ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية، وهذا هو الدافع والمؤثر في تكوين هذه الجماعات في الجزائر والدول المغربية¹.

أ-2 الحركات الإرهابية في المغرب : تمثلت في جماعتين السلفية للجهاد ، والجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية ومن بين الشخصيات البارزة **محمد الفزاري**، قائد الجماعة السلفية الجهادية ومع صلة وثيقة بتنظيم القاعدة في ظل وجود وصل بين القعدة والجماعات الإرهابية في المغرب².

كما صاحب ظهور التيار المتطرف من السلفية والمسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية الى بداية عقد التسعينات ، بعد حرب الخليج عام 1991 حيث ظهر في السعودية وبلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكان ، الذين إستباحو في نظرهم أرض الإسلام حينها ظهر خلاف حول العلماء حول جواز الإستعانة بالكافر

¹ محمد مقدم ، مرجع سابق، ص.78.

ودخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية¹ وفي هذا الإطار يندرج إنشاء الجبهة العالمية لقتال اليهود والنصارى عام 1998، كما إمتد التيار إلى العديد من الدول على غرار المغرب، ليأخذ تنامي فيه في سنوات قليلة، تبني أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط والمراقبة وأصبح العديد من المنظرين الشيوخ ينتهجونه محدثين أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء المغربية، فالسلفية الجهادية المغربية تيارا منهجيا عقائديا أصوليا وليس تنظيميا على غرار التنظيمات الأخرى²

أ_3 الحركات الجهادية الليبية

تمثلت في "الجماعة الإسلامية المقاتلة" انضمت سنة 2007 للقاعدة في المنطقة المغربية أعلنها "أيمن الظواهري" في حين أكدت اندماج بصورة تامة في تنظيم القاعدة، وفي الوقت الذي يرى البعض الآخر العمل في نطاق قاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي باعتبارها نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة 3، في الوقت الذي تتمتع بخبرة في المواجهات العسكرية³ و إنضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكتسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية في المغرب الإسلامي، وتهديد مصالح الدول الغربية في المنطقة ن لكن هذا الدعم لم يستمر كثيرا من طرف هذه الجماعة للقاعدة إذ

عبد الحكيم أبو اللوز، السلفية الجهادية في المغرب: الولاة والمسار، في: مجلة المغرب الموحد، دارالنشر للمغرب العربي: تونس¹، العدد 5، 2010، ص 21.

²المرجع نفسه، ص 22.

أكرم حجازي، القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة، نقلا عن الموقع www.misrelhura.word press.com

أعلنت الخروج عن "بن لادن" 2009 عام وتقديم مبادرات لنبذ العنف للحكومة والشعب الليبي بعدما أنتهج قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة¹.

أ-4 الحركات الإرهابية التونسية و الموريطانية :

عرفت نشاطا إرهابيا أقل حدة مقارنة مع الدول السالفة الذكر تمثلت في الحركة الإتجاه

الإسلامي "في تونس هدفها السيطرة على السلطة بالإنقلاب ،إما موريتانيا نجد الحركة

الإسلامية²

فكل الجماعات السابقة تندرج تحت مظلة "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يتشكل أساس من هذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والولاء للقاعدة ومبايعتها "لأسامة بن لادن" وكان هدف الجماعات الإرهابية المتطرفة المغاربية محاولة تجميع الحركات الجهادية وتوسيع ميدان المواجهة لكل منطقة في شمال إفريقيا والساحل ، ومنها الوصول إلى أوروبا بواسطة تنظيمات قريبة.

¹ أيمن حسن، الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف ،في الموقع:

www.muslim.org/showthread.php=359461 26-09-2016/11 :00

²ريمة صالحة، مرجع سابق.

2-الهجرة بشكليها الشرعي والغير شرعي :

حيث تعاني الدول المغاربية من هذا الهاجس الحقيقي ومشكل بالغ الأهمية التي تعود إلى عدة عوامل وحسب تعريف ويكيبيديا "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم للتنقل للعيش في مكان آخر لفترة أطول من كونها زيارة أو سفر¹ فالمهاجر يبدي رغبته في تغيير إقامته لدول أخرى وللحصول على جنسيتها والاندماج مع مجتمعتها² وهنا تكمن الوضعية القانونية ،وتكون نسبة لدوافع مثل العمل أو اللجوء السياسي حيث تعتبر الهجرة الغير شرعية خطيرة على أمن و الدول المستقبلية،خاصة الدول الأوروبية نظرا للتقدم والتطور الإقتصادي والتكنولوجي على غرار الدول المغاربية التي تتذبذب فيها التنمية وتدني المستوى المعيشي وعدم الإستقرار السياسي والفقر وغياب الفرص والخيارات لتحقيق تنمية بشرية ومن خلال تفاقم عدد المهاجرين خاصة لفرنسا سنويا حوالي 100 ألف مهاجر شرعي من الأصول المغاربية ،وفي ظل هجرة الأدمغة التي تعود بالسلب للدولة الأم التي تسهر على تكوين هذه الفئات و بإنفاقات مالية ضخمة لكي لا تستفيد منها في الأخير³ .

¹الهجرة في:الموسوعة الحرة ويكيبيديا

²محمد سمير عياد، الهجرة في المجال الأ ورومتوسطي:العوامل والسياسات ،ملتقى دولي ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2008،ص 221.

³عبد النور ناجي،الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط:الهجرة الغير قانونية في المغرب العربي ،ملتقى دولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة مونتوري، قسنطينة،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،الجزائر،2008.

3-الرهانات الجديدة للأمن المغربي :

تمثلت في الأزمة الليبية وعواقبها الوخيمة الناتج عن عدم إستقرار مؤسساتي ما ساعد على التغلغل الإرهابي في المنطقة وإنتشار الأسلحة ،أما الوضع الأمني في تونس مرتبط بوضع مؤسساتي لأنها تعد من الدول المصدرة للإرهاب في العراق وسوريا بحيث تضم أزيد من 6 آلاف تونسي في الوقت الذي تونس مطالبة بإعادة بناء وطني توافقي ، كما يجب بناء ما هو وطني ودعم ثقافة الدولة وجعلها للأمن الوطني خطوطا حمراء خارج كل المزايدات وتكريس الحريات والديمقراطية بإشراك كل شرائح المجتمع وتجانسها ، للوقوف على ما هو قادم من الرهانات الإقليمية القادمة¹.

أما إقليميا الدول المغاربية تعيش اضطرابات لذلك إستوجب تعاوننا إقليميا وبشكل دائري مغاربي وإيفريقي ثم التواصل مع الدول المتوسطية لأمن هوية الدولة.في الوقت الذي تلعب الجزائر دورا في المنطقة المغاربية الراجع لإستقرارها السياسي التي تعمل من أجل هندسة أمنية وسياسية والوقوف لإنشاء جماعات متكاملة لمحاربة الإرهاب ،والوقوف والعمل من أجل إنشاء منظومة دولية فعلية للوقوف في وجه هذه التهديدات ،دون المساس [الشؤون الداخلية للدول².

¹محمّد برقوق،الرهانات الإقليمية الأمنية القادمة المرتبطة بحل الأزمة الليبية،بقلم ليندة حاكم

² المرجع نفسه.

المبحث الثاني: التهديدات و التحديات الخارجية

تعتبر المنطقة المغاربية من بين أهم المناطق الإستراتيجية، حيث أصبحت رهانا للتنافس الإقتصادي الإستراتيجي للقوى الكبرى ،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنفوذ الإقتصادي، و هذا ما أظهرته المبادرات المتعددة و المتوازية تجاه المنطقة المغاربية¹

و لكون شمال إفريقيا منطقة إستراتيجية لإحتلالها مركزا عالميا مهما لإطلالها على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الهادي، و قربها من حوض النيل و قناة السويس، و مضيق جبل طارق، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية و الإمكانات الطاقوية التي تزخر بها، ما جعلها موقع تنافس القوى الكبرى عليها.

و خاصة بتحول المجموعة الأوروبية إلى كتلة موحدة في 1992 م ،و إتباعها لمشاريعها التوسعية في شرق القارة و جنوب المتوسط ، بشعورها للمنافسة الأمريكية على مناطق نفوذها ما دفعها إلى التوسع نحو الشرق و الجنوب لإنشاء قوة إقليمية قادرة على فرض نفسها على الساحة الدولية،² و ذلك بطرحها لعدة مبادرات شراكة مع الدول المغاربية و التي تتمثل في:

¹ Abdenour Ben Antar ,les etats unis et le magreb, regain d'interet , algerie, c.r.e.a.d. 2007, p 296.

² سيدي سdatي العلوي،منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي الأوروبي، جامعة: محمد الخامس السويسي ،المغرب، كلية العلوم القانونية،العدد 100.

1-المطلب الأول : الشراكة الأوروبيةمتوسطة

كان للعوامل التاريخية و الجغرافية و الثقافية و الإقتصادية الدور البارز لجلب الإهتمام الأوروبي المبكر بشؤون الضفة الجنوبية للمتوسط عامة و الدول المغربية بشكل خاص، ما أدى إلى التسارع لإقامة علاقات شراكة تربطها بالدول الجنوبية للمتوسط من خلال آليات جد معقدة من الإعتماد المتبادل و التعاون بين الطرفين الغير متكافئين¹. و كانت السياسة المتوسطة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية تجاه الدول المغربية قبل عقد مؤتمر برشلونة عبر ثلاث مراحل و هي:

-مرحلة 1957-1974:

تتمثل في محاولة إشراك الدول المغربية مثل تونس و المغرب من طرف فرنسا في المشروع المتوسطي،و من أجل إحياء العلاقات المتميزة التي تجمعها بالبلدين و إلحاق الجزائر بهما بعد إستقلالها في 1962²، في حين تم تجاهل ليبيا نسبيا و موريطانيا التي كانت مرتبطة باتفاقيات ياوندي و لومي الإفريقية.

و إنتهت هذه المفاوضات بعقد إتفاقيات شراكة سنة 1969 مع كل من تونس والمغرب

¹ حسين بوقارة،مرجع سابق، ص ص 84، 85.

² Khaled bèchara,le grand magreb l'europe,enjeu et perspectives,paris,publishud ottigines,1992,p 13.

حيث كانت ذات صلة بالجانب التجاري بتقديمها تفضيلات لمعظم صادراته الصناعية على غرار الجانب التعاوني الإنمائي الذي كان هدف و مبتغى الدول المغربية، وفي ظل غياب تصور إستراتيجي بعيد المدى لهذه العلاقات، ولمحدودية زمن الإتفاقيات لمدة 5 سنوات ،كانت النتائج بالتالي محدودة،كما أن الدول الأوروبية كانت تهدف من خلال الإتفاقيات التي تربطها بالدول المغربية إلى تطوير المنتجات الزراعية في هذه الدول بإعتمادها على سياسات زراعية تتماشى وفقا لحاجياتها مقابل المساعدات المالية التي تقدمها لهذه الدول، إلا أن هذه المبادلات التجارية شهدت مشاكل في العديد من الأوقات و ذلك نتيجة التغيرات التي عرفتھا السياسات التجارية الأوروبية بفعل إنفتاحها على الدول الأوروبية الأخرى في ظل التوسع الذي عرفته السوق المشتركة¹.

-مرحلة 1977-1990:

تميزت هذه الفترة عن سابقها بأنها شاملة ،حيث تجاوزت الجانب التجاري لتشمل الجوانب الأخرى ،كالتعاون التقني و ذلك بتبادل الخبرات في ميادين البحث العلمي ،كما شملت الجانب الإجتماعي بتقديم تسهيلات حول حركة الأشخاص و الأيدي العاملة بإضافة إلى

¹ عبد الوهاب شمام، إتحاد المغرب العربي والشراكة الأرو-متوسطة أوجه التكامل والتباين ،دار الهدى الجزائر،ص 340-342.

إدخال بعض التعديلات على الرسوم و الإتفاقيات لجعلها أكثر إنسجاما مع السياسة الزراعية الأوروبية مقابل تقديمها لمساعدات مالية¹.

إلا أن هذه الإتفاقيات بين المجموعة الأوروبية و الدول المغربية لم تؤدي إلا إلى تفاقم تبعية هذه الأخيرة إلى المجموعة الأوروبية خاصة في المجال التجاري.

-مرحلة 1990 فما فوق:

جاءت السياسة الأوروبية في هذه المرحلة، إستجابة للتحديات الإقتصادية التي أصبحت الدول المغربية تتخبط فيها، ما ألزم المجموعة الأوروبية إتخاذ سياسة أورومتوسطية أكثر جرأة تجاه هذه الدول، و قد حدد معالم هذا الإتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990، ليشهد ميلاد سياسة أورومتوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الإقتصادي و الهيكلي إلى جانب و ضبط التعاون في المجال الجهوي و البيئي، و قد جاءت هذه السياسة لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية، و هذا بالرفع من حجم صادرات الدول المغربية و تشجيع الأسواق الأوروبية على الإنفتاح عليها، وتكوين سوق موحدة بينها وبين دول هذه المنطقة².

إلا أن هذه السياسة لم تعد بالفوائد المرجوة، و إنما ساهمت في تعميق المشاكل الإقتصادية لهذه الدول بتوجهها للإقتراض من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لتنفيذ هذه الإصلاحات، ما جعلها تعاني من مشاكل المديونية.

¹ المرجع نفسه، ص 343.

² hassan zouiri, le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb, L'Harmattan 2010, p48.

2- إتفاقية برشلونة:

جاء إنعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية خلال اليومين 27-28 نوفمبر 1995م شاركت فيه الدول العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا (لأسباب سياسية) كما شاركت كل من تركيا و قبرص ،مالطا، إسرائيل، و قد صدر في ختامه إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا، من أهمها الشراكة الإقتصادية و المالية،الشراكة الثقافية و الإجتماعية و القضايا الإنسانية ،كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ.

و بلغ عدد الدول المنخرطة في هذه الشراكة 27 دولة، 15 منها كانت دول تمثل الإتحاد الأوروبي و 12 منها تمثل دول الضفة الجنوبية للمتوسط¹.

و لقد قامت هذه الشراكة في أصلها على ثلاثة أبعاد مرتبطة ببعضها إرتباطا وثيقا و هي:

أ-البعد السياسي و الأمني:

حيث سعت من خلاله إلى خلق منطقة للسلام والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط ، و توحيد سياساتها في المنطقة، و تهدف من خلال ذلك إلى تحديد منطقة مشتركة للسلام و الإستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي و الأمني تنمية دولة القانون و الديمقراطية ،إضافة إلى العمل من أجل الوقاية من الإرهاب و الجرائم المنظمة وذلك بالتركيز على مبدأ عدم التدخل المباشر و الغير المباشر في شؤون

¹ <http://www.euro-medalex.org>

شريك آخر، كذلك إحترام حدود و وحدة كل شريك من الشركاء ، و ضرورة التخلي عن التهديد و إستخدام القوة ¹.

ب- البعد الإقتصادي و المالي:

تسعى هذه الدول من خلال هذا البعد إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بحلول 2010 م تجمع الدول الأوروبية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتهدف من خلال ذلك إلى: تنمية المنطقة إقتصاديا و إجتماعيا بشكل دائم بمحاربة الفقر و إيجاد فرص أفضل للتقارب، و بناء منطقة للإزدهار المشترك من خلال شراكة إقتصادية و مالية. و لإنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب على هذه الدول -التطوير الهيكلي و إعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص و إطاره القانوني والتنظيمي.

-تطوير السياسة العتمدة على إقتصاد السوق، و إدماج إقتصاديات هذه الدول من خلال الرفع من المساعدات المقدمة لها، و ترقية الإستثمار، ونقل التكنولوجيا، وكذلك إرساء برنامج الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ².

¹ نذير بطاطاش،التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التبعية:الجزائر نموذجا،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستر تخصص قانون دولي،2009-2010،المركز الجامعي أكلي محند ولحاج-البويرة)،ص 21.

² المرجع نفسه، ص 22.

ج- البعد الإجماعي و الثقافي:

يعد هذا البعد من خلال الحوار و الإعتماد المتبادل بين الثقافات و الأديان شرط

ضروري للتقارب بين شعوب و مجتمعات منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتهدف هذه الدول من خلال هذا البعد إلى:

- تشجيع التقاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية.

- تحقيق التقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط

- ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية

- إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة السرية، و مكافحة العنصرية.

ت- تقييم الشراكة في إطار مسار برشلونة:

إن الطرف الأوروبي فعلا كان و مازال الطرف المستفيد و الأكثر تحكما في تحقيق

المكاسب من وراء الشراكة، و ذلك بالرغم من تحقيق الدول المغاربية لبعض المكاسب إلا

أنها بقيت بعيدة نوعيا عن الأهداف المسطرة من الشراكة.

إذ كانت غاية الطرف الأوروبي من خلال هذه الشراكة تحويل المنطقة الجنوبية للمتوسط

إلى مجرد تابع و ليس شريك جهوي¹، كما تقدم به في طرحه لهذا المشروع ، وقد تمثلت

أهدافه الحقيقية في المصالح التالية:

¹ نذير بطاطاش، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

-الحفاظ على مصادر الطاقة.

-التخفيف و الحد من ظاهرة الهجرة السرية و عواقبها.

-توسيع سوقها الإستهلاكية الخارجية إلى أكثر من 100 مليون مستهلك.

-المساهمة في إستقرار و أمن الواجهة الجنوبية لأوروبا.

3- السياسة الأوروبية للجوار:

جاءت هذه السياسة نتيجة تواصل النزاعات الإقليمية المتوسطة (الصراع العربي

الإسرائيلي...) و إتساع الفجوة التنموية بين شعوب الضفتين لصالح شعوب الإتحاد

الأوروبي بالإضافة إلى إدراك الإتجاه الأوروبي أن غياب الإستقرار و نقص التنمية في

جواره، سيشكل تهديدات محتملة لأمنه في المستقبل.

و على هذا و مع نهاية سنة 2004م، أقدمت المفوضية الأوروبية التابعة للإتحاد الأوروبي

على إطلاق "سياسة الجوار الأوروبي" حيث تقوم هذه السياسة على فلسفة التحفيز من أجل

الإصلاح، وتحقيق درجات معينة من التنمية داخل دول الجوار بالطريقة التي تؤدي إلى

تقليل عوامل عدم الإستقرار و التهديدات التي قد تؤثر بالسلب على أمن و مصالح الإتحاد

الأوروبي (الهجرة السرية ، الإرهاب ، البطالة ،و غياب العدالة...) و ذلك بعقد إتفاقيات

ثنائية بين الإتحاد الأوروبي و كل دولة مجاورة له على حدة ¹، هذه الخطط التي يتم عبرها

ربط المزايا و المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول التي دخلت في هذه

سايل سعيد،التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية (2007-2011)(رسالة ماجستير،

¹ جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011-2012)،ص 82.

السياسة بمدى إلتزام هذه الأخيرة بجملة الشروط و الإصلاحات التنموية في الميادين الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية التي يشترطها عليها ¹.

أ-تقييم سياسة الجوار الأوروبية:

بعد مرور عدة سنوات على إطلاق سياسة الجوار الأوروبية ، نجد أن ما تحقق من الأهداف المعلنة لهذه المشاريع في حوض المتوسط و خاصة المنطقة المغربية ليس بالشئ الكثير ، فاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي ، و غياب السلم و الإستقرار و الرخاء ، و إستمرار التفاوت و زيادة الهوة الإقتصادية و التنموية بين الشمال الغني و الجنوب الفقير لدليل على عدم نجاح هذه السياسة، و إخفاقها كسابقاتها .

4- الإتحاد من أجل المتوسط:

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع يحمل لواءه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، حيث انطلقت هذه الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا، إسبانيا يوم 20 سبتمبر 2007 ،حسب نداء روما سيضم الإتحاد 19 دولة هي الدول 16 المطلة على الأبيض المتوسط، وتضاف إليه الأردن ،البرتغال ، موريتانيا وهي دول سبق وأن دخلت في مسارات تعاونية متوسطة،إلى جانب ليبيا كعضو مراقب ، وتم الإعلان عنه رسميا في 13 جويلية 2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة وحكومة .

¹ سايل سعيد، مرجع سابق،ص 84.

و هذا المشروع كسابقيه من المشاريع التي تقدم بها الإتحاد الأوروبي، جاء بعد حالة الجمود

التي أصابت الشراكة الأورومتوسطية .و تتمثل أهداف هذا المشروع في:

- توفير منطق تعاون بين الأطراف و ليس منطق إدماج، فالإتحاد حسب نيكولا ساركوزي

سيكون مكملا و ليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المتوسطية.

- التركيز على التعاون في قضايا البيئة و التجارة و الهجرة في هذه المنطقة.

- الاهتمام بقضايا الأمن و الطاقة المتجددة و الحماية المدنية و التعليم و التكوين و الثقافة

وتمويل المشاريع.

- تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط و تجهيز كل السبل لتحقيق تنمية مستدامة خاصة في

الدول المغربية¹.

أ- تقييم مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

إن الدول الجنوبية للمتوسط بشكل عام، و الدول المغربية بشكل خاص، لم تصل إلى

شيء من وراء هذا المشروع الذي اعتبرته إستراتيجية لمواجهة التحديات و هذا لأن الغايات

الحقيقة لهذا المشروع هي ليست مساعدة الدول الجنوبية بل أهداف أخرى كترغبة فرنسا من

الإستفادة من النفط الموجود في هذه الدول، خاصة ليبيا و الجزائر، كذلك زيادة مجالها

الحيوي،و تحقيق أكبر الفوائد عن طريق إستغلال هذه الدول بكل الطرق.

¹ مسالي نسيم، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي و إستراتيجيات مواجهتها،(مذكرة ماستر، جامعة منتوري- قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010)،ص، 169..

5- عواقب الشراكة الأورومتوسطية على عملية التكامل المغربي

ستؤدي إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الجنوبية للمتوسط و الاتحاد الأوروبي إلى إجهاد عملية التوحيد المغربي ، و لإيضاح ذلك يتعين أن نذكر أن عملية التكامل المغربي سواء إتخذت شكل منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة مغربية تتضمن ضمن أمور أخرى، إعطاء الأقطار المغربية المنضمة إلى عملية التوحيد الاقتصادي معاملة تفضيلية في حقل التجارة بالسلع المصنعة فيما بينها و ذات المنشأ المغربي. و لكن إعطاء هذه المعاملة التفضيلية لإستيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي يتضمن إزالة المعاملة التفضيلية بين الأقطار المغربية. و سيحدث هذا شللا كبيرا في عملية التوحيد الإقتصادي المغربي يتمثل في تزايد التجارة المغربية مع الاتحاد الأوروبي على حساب إنخفاض نسبة التجارة البينية

المغربية ، و من الواضح أن المعطيات الموضوعية لواقع المبادلات التجارية وإتفاقيات الشراكة للدول المتوسطية بشكل عام يشكل عقبة كبيرة في تحقيق هذه الدول وخاصة المغربية منها مستقبلا تكاملا إقتصاديا مغربيا، من شأن هذه الأقطار أن تستفيد من إيراداته و تتجنب أخطار إنضمامها إلى مشروع الشراكة الأورومتوسطي¹.

¹ مسالي نسيم، مرجع سابق، ص 165.

و من خلال كل ما سبق نلاحظ أن الإستراتيجيات السابقة الذكر و التي تم وضعها مع الطرف الأوروبي لم تحقق أهداف الدول المغربية ولم تساعد على مواجهة المخاطر التي تهددها، ما دفعها إلى البحث عن شريك آخر خارج إطار الدول الأوروبية لعله يحقق أهدافها و كانت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الشريك الذي قد يحل مشاكلها.

- المطلب الثاني: الشراكة المغربية الأمريكية

نظرا لتجديد العلاقات المغربية و الإتحاد الأوروبي، و محاولة أوروبا بناء نظام دفاعي خاص بها و مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، كان لزاما على هذه الأخيرة تكثيف علاقاتها مع الدول المغربية، و تمحورت هذه العلاقات في : الجانب الإقتصادي و الجانب السياسي و العسكري .

أ- الجانب الإقتصادي:

تتمثل الشراكة المغربية الأمريكية في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي "ستيوارت إيزنستات" في جوان 1998م ، هذا المشروع ذو البعد متعدد الأطراف، كان موجه للدول الثلاثة (المغرب، الجزائر و تونس)، و بخلاف مشاريع الشراكة الأورومتوسطية التي كان يتعامل فيها الإتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية على حدى، نجد أن مشروع "إيزنستات" يفضل التعامل مع هذه الدول بصفة جماعية.

و يشمل هذا المشروع في جانبه الإقتصادي أربعة محاور و هي :

- الحوار ما بين الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المغربية الثلاثة المذكورة)

على أساس منظم و على مستوى عالي، في ميدان السياسة الإقتصادية.

- تعاون إقتصادي مرتكز على التجارة و الإستثمارات ما بين الو،م،أ من جهة و الفضاء

المغربي من جهة أخرى، مما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية التجارية و التبادل الحر،

وذلك بتقديمها مساعدات مالية لتحقيق ذلك حيث قدرت نسبتها في بداية هذا المشروع

ب: 4 مليار دولار أمريكي موزعة على الدول الثلاثة.

- الأهمية المعطاة للقطاع الخاص الوطني و الدولي ضمن هذا التعاون.

- ضرورة إتخاذ الحكومات المغربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد للقطاع

الخاص¹.

ب- الجانب السياسي و الأمني

تتمحور العلاقات السياسية و الأمنية لدول المغرب العربي مع الولايات المتحدة

الأمريكية في إطار علاقاتها مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الو،م،أ على :

- تطوير العلاقات السياسية بين هذه الأخيرة و الدول المغربية.

- التعاون في مجال محاربة الإرهاب و التصدي للتهديدات التي تمس إستقرار المنطقة

والتي يمكن أن تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ج- تقييم الشراكة المغربية الأمريكية

¹ زكري مريم، البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغربية، (رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011)، ص 143.

إن الشراكة مع الو.م.ا لمواجهة التهديدات التي تعاني منها الدول المغربية عبر مبادرة ايزنستات الذي ركز على الجوانب الإقتصادية و السياسية أو الحوار المتوسطي مع الحلف الأطلسي الذي ركز على المسائل الأمنية، فإن الدول المغربية لم تحقق شيئا من هذه المبادرات التي ضنت أنها ستساعدها على مواجهة التهديدات أو القضاء عليها فهي غيرت الشريك الأوروبي بالأمريكي ضنا منها أن هذا سيحقق أهدافها، لكنها لا تدرك أن أمريكا تعاملت معها لتحقيق أهداف قومية، يمكن إيجاز أسباب اهتمام الو، م، أ بالمنطقة المغربية في الأسباب التالية¹:

- منافسة الدول الأوروبية على مناطق نفوذها و مراقبتها من الجنوب.
- تقويض أي محاولة من روسيا لإستيعاد مناطق نفوذها.
- فرض الهيمنة على هذه الدول و إحتوائها لخدمة أهدافها و متابعة الجماعات الإرهابية عن قرب.

المطلب الثالث : التنافس الأمريكي الأوروبي وأثره على الإتحاد المغربي

تمثل التنافس على أساس السباق نحو إقامة منطقة التبادل الحر وتحقيق المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية في الوقت الذي تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الرئيسي في منطقة الشرق الاوسط ، فهذه المشاريع والمبادرات المقامة في المنطقة المغربية أهدافها الخفية تكمن في الصياغة الصهيونية الجديدة في المنطقة بحيث تكون إسرائيل هي

¹ مسالي نسيمه، مرجع سابق، ص 185.

القوة المهيمنة في شتى المجالات الإقتصادية، الفكرية ، العسكرية .وكما كانت إسرائيل جزءا من هذه التجمعات التي ركزت إهتمامها لتحديد مكونات فضاء متوسطي ضمن إطار الإلتزام السياسي والإستراتيجي لأروبا في علاقاتها التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت هذه الأخيرة على الشراكة الأرومتوسطية وتسجيل حضورها في المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية من خلال ما طرحته من مشاريع وتعريفات إقليمية ستندل بقوتها العسكرية وإمكانية المالية والتكنولوجية والهيمنة على مصادر الطاقة إنتاجا وتسعيرا .¹

كما كانت إسرائيل طرفا في كلتا المبادرتين سواءا الأوروبية أو الأمريكية فقد كان الهدف دمج إسرائيل في المنطقة ، في الوقت الذي كانا ذلك مخفيا في المبادرات الأوروبية إلا أنه كان صريحا عند الولايات المتحدة الأمريكية وتكملة لمشروع الشرق الأوسط وتجسيد الخطة الأمريكية الإسرائيلية².

فالمشروعان الأوروبي والأمريكي يعطيان طبعاً واضحاً للمشروطية السياسية وإزدواجية المعايير في منطقة شمال إفريقيا ،فالتعامل مع الطرفين يأتي على حساب مشروطية واضحة³.

¹ سامي الله خصاونة،العلاقات العربية الأمريكية نحو مستقبل مشرف،الجامعة الأردنية:عمان،2001،ص 458.

² المرجع نفسه،ص 461.

³ حنان البدري ،أفكار ما بعد الشرق الأوسط،مجلة الشرق الوسط(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)،الأهرام،ص104 ..

المبحث الثالث: آفاق و سيناريوهات التكامل المغربي في ظل التحديات

و التهديدات الجديدة

إن إستشراف مستقبل المنطقة المغربية ليس بالأمر السهل، لإنعدام المعطيات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية و الجيو-إستراتيجية الكافية، لذا فإن محاولة معرفة مستقبل المنطقة المغربية، ستكون مقتصرة على ثلاث احتمالات و ذلك إعتقادا على بعض المؤشرات التي نبني من خلالها تصورات لمستقبل التكامل المغربي¹.

المطلب الأول: سيناريو التكامل و الوحدة المغربية

إن أي تجربة تكاملية في العالم إلا و صادفتها الكثير من العقبات و المشاكل، و قد تكون هذه الأخيرة إما سياسية أو إقتصادية أو هيكلية أو حتى إستراتيجية، كما هو الحال في التجربة التكاملية المغربية التي عرفت الجمود منذ سنة 1994م.

إلا أن تفعيل الوحدة المغربية أصبح ضرورة يفرضها الواقع الجديد و التحولات التي شهدتها دول المنطقة المنطقة سياسيا، و إقتصاديا و أمنيا، و المتمثلة في التحولات التي طرأت على المنطقة خاصة خلال أحداث الربيع العربي و ما أفرزه من سقوط بعض الأنظمة في الدول

¹ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 136 ..

المغربية و ظهور تهديدات أمنية جديدة من خلال إنتشار الأنظمة الإرهابية في هذه الدول وخاصة ليبيا التي أصبحت المصدر الأول لهذه التهديدات إلى دول الجوار ¹.

و من خلال كل هذه التحولات و التغيرات سنحاول رسم صورة تفاؤلية لمستقبل التكامل المغربي و هذا بإفتراض أن النتائج المترتبة عن التطورات و التحولات الراهنة تكون عاملا حاسما بالنسبة للنظم المغربية من أجل تجسيد و إنجاح التجربة الوحدية ².

و عليه فإن سقوط بعض الأنظمة في هذه الدول بعد أحداث الربيع العربي و من بينها نظام ارييس الليبي معمر القذافي، و التونسي زين العابدين بن علي و تغييرها بنخب جديدة تؤمن وتدعو بضرورة التوحيد و إنشاء مغرب الشعوب لا مغرب الحكومات كما يمكن أن يعملو على الحد من الخلافات السياسية و هذا ما بينه موقف الرئيس التونسي منصف المرزوقي أثناء رئاسته و الذي أبدى فيه إستعداده للعب دور الوساطة بين المغرب و الجزائر في حل مشاكلهم و خاصة بتسوية النزاع حول قضية الصحراء الغربية لكونها آخر قضية تصفية إستعمار.

وذلك بتفعيل قرارات الأمم المتحدة ولجمعية المينورسو التابعة لها، وقبول الأطراف المتنازعة بنتائجها، أو ترك هذا الملف جانبا للتفرغ للإستجابة للتهديدات و التحديات الأخرى . كما أن تدهور إقتصاديات الدول المغربية مثل الجزائر و ليبيا، نتيجة إنخفاض أسعار النفط الذي

¹ أحمد بوطارفية وآخرون ، التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، 27-28 فيفري 2013 ، ص،32. www.google.co.ma 20-09-2016 15 ;20

² عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 144.

يعتبر ركيزة إقتصادياتها إلى جانب تدهور القطاع السياحي في تونس و المغرب نتيجة غياب الأمن و الإستقرار في المنطقة .

إضافة إلى العواقب السلبية لإتفاقيات الشراكة بين هذه الدول بشكل منفرد و الإتحاد الأوروبي خاصة في الجانب الإقتصادي، سيساهم في تغيير رؤية هذه الدول في سياساتها مع الخارج وبذلك ستعمل على تطوير المبادلات التجارية بينها و هذا بعد تيقنها على أن لا مستقبل لها و لإقتصادياتها إلا في سياق عمل وحدوي تقاربي بينها ما سيؤدي إلى تفعيل المشروع الوحدوي¹.

إن إستمرار التهديدات الأمنية في الدول المغربية ، وعلى حدودها و من بينها تنظيم القاعدة، و تنظيم الدولة الإسلامية، و إنتشار الميليشيات المسلحة في ليبيا و مالي ستعمل على الضغط من أجل توالد تجمعات و كيانات سياسية، تعمل على بناء إستراتيجيات موحدة لمواجهةها، وهذا ما أظهره العمل المشترك بين تونس و الجزائر في الميدان العسكري والمخابراتي على حدودهما، إلى جانب دعوة الجزائر للجار المغرب إلى حضور الإجتماعات المتعلقة بالإرهاب، و ذلك لصعوبة تأمين أي دولة من هذه الدول لحدودها منفردة²، ما يؤدي إلى إحياء الوحدة بين هذه الأقطار و تفعيل الإتحاد.

¹ دلال عثمانية، نزيهة بن عيشي، المقاربات الأمنية في العلاقات المغربية (2002-2014)، (مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014-2015)، ص 83.

² كتاب المؤتمر المغربي الدولي، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الثاني: سيناريو إستمرار الوضع القائم

إن البقاء على الوضع القائم مرتبط بعدة عوامل وهي :

لا يزال الإنقطاع في العلاقات هو السائد نتيجة الخلافات السياسية السائدة على غرار مشكل الصحراء الغربية والمخاطر الخفية بين الطرفين الجزائري والمغربي، وتزامنا مع غياب الإجماع السياسي و الذي يشهد من خلاله المزيد من الصراعات بين حكومات هذه الدول وإستمرار المشاكل الموروثة من الإستعمار وغياب الحرارة بين أنظمة هذه الدول لتسوية قضية فتح الحدود، وذلك خوفا من ضياع مصالحها في البقاء في الحكم .¹

كما يستمر إنعدام الثقة بين الأطراف الأعضاء خاصة الطرف الليبي ونظرا لقضية لوكربي التي أتهمت فيها ليبيا، ومع سقوط النظام الليبي ووصفها بالدولة الفاشلة والمقسمة²، وعدم وجود وساطة مغاربية وفقا للقرار الأممي رقم 748، ما اعتبرته ليبيا إخلال لمعاهدة مراكش، وأمام القضية الصحراوية التي كانت خارج الحسابات في فترة تأسيس الإتحاد، تعود في كل مرة وخاصة مع إستمرار الدعم اللوجستيكي من الجزائر والتمسك مع مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير إضافة إلى الطرف الموريتاني الذي يرجع إقليم الصحراء تابع إليه من حيث الروابط الإثنية والعرقية محدثا صدام ثلاثي الأبعاد.

إضافة إلى دخول المنطقة المغاربية في المشروطة السياسية الناشئة من خلال تعاملها الخارجي أي مع الطرفين الأوروبي والأمريكي .

¹ PAUI Balta,ovrage precedent,p 296.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 374.

أما أمنيا فتصاعد الحركات الأصولية الإسلامية التي تقطع أشواطا كبيرة لخوض المواجهات المسلحة، وخاصة في المغرب نتيجة الفقر، وتونس الذي يمس قطاع السياحة أما الطرف الليبي الذي يميل نحو الغرب نحو علاقات جديدة وطويلة المدى.

وفي ظل تزايد توافد المهاجرين الغير شرعيين من إفريقيا عبر الدول المغربية التي تقرب جغرافيا من إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ومع تنامي العمليات الإرهابية في الدول الأوروبية مثل تفجيرات باريس نوفمبر 2015. فمنه الدول المغربية مازالت تواجه ضغطا للحد من الظاهرة إلى الوقت الذي نجد العجز هو المستمر عند الدول المغربية.

أما إقتصاديا فاستمرار الضغوط الإقتصادية¹ وزيادة الديون الخارجية تزامنا مع تدني أسعار النفط، كون الإقتصاد الجزائري والليبي إقتصاديات ريعية وتراجع السياحة في تونس نسبة للظروف الأمنية. وفي ظل تزايد الإنفاقات لإقتناء الأسلحة خاصة بين الجزائر والمغرب، وإستمرار غلق الحدود بين الطرفين مخلقا نوعا من التجارة الغير شرعية والمخدرات. وعدم نمو معدلات النمو الإقتصادي الراكد في ما نسبته 2 بالمئة.

فمن خلال هذا السيناريو المتوقع إستمراره و ذلك لتوفر بعض المؤشرات مثل عدم تسوية القضية الصحراوية، وعدم إيجاد بدائل إقتصادية .

¹ حسين بوقارة، إشكليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 32.

المطلب الثالث: سيناريو توسع الخلافات وقطع العلاقات

يعتمد هذا السيناريو على حدوث تغيرات و تحولات عميقة في البيئة الداخلية أو الإقليمية للدول القطرية المشكلة للإتحاد، وضع هذا السيناريو يتم من خلال حدوث تغيرات في العوامل المساهمة في بناء التكامل المغربي و تصاعد الخلافات بين هذه الدول و من بين المعطيات الدالة على ذلك:

غياب تنسيق مباشر بين المغرب و الجزائر، في ما يخص حل الأزمات، ما دام أن المقرب الذي يحكم دبلوماسية البلدين حتى الآن هي علاقة رابح - خاسر حول القضية الصحراوية أي ما يكسبه طرف يخسره الثاني، ما يجعل هذه القضية مستمرة و عائقا للتقارب بين البلدين لعدم قبول أي طرف منهما التنازل عن موقفه، و في حين إستمرار دعم الجزائر لمسار تقرير المصير في البوليزاريو¹، سيؤدي هذا إلى تزايد الخلاف بين الدولتين الذي قد يصل إلى المواجهة المسلحة بينهما، و هذا ما يؤكد سباق التسلح بين المغرب و الجزائر من أجل تلبية حاجيات الجيش من العتاد و الأسلحة و التكنولوجيا الحربية الجديدة، حيث تقدر إنفاقات الجزائر في الميدان العسكري ب: 6 مليار دولار أما المغرب فتقدر ب: 3,5 مليار دولار².

كما أن إستمرار هذه القضية،وعجز الأطراف المتدخلة فيها والأمم المتحدة إلى التوصل إلى حل لهذه القضية عن طريق العمل الدبلوماسي سيؤدي إلى إنفلات الوضع الحالي في

¹ مجلة الجيش، مؤسسة النشر العسكرية الجزائرية، ع 630، جانفي 2016، ص 12.

² أجنحة مفتوحة،مستقبل المغرب العربي بعد عام من الربيع العربي،قنات BBC، نقلا عن الموقع:

نزاع الصحراء من السيطرة السياسية إلى عودة جبهة "البوليزاريو" إلى حمل السلاح و
إستئناف المواجهة مع المغرب لأن عجز الدبلوماسية عن حل النزاع سيؤدي حتما إلى نشوب
الحرب¹

و هناك مؤشرات أخرى من بينها الحلافات السياسية بين ليبيا و الجزائر أثناء و بعد
الربيع العربي الذي هز إستقرار ليبيا، و أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي ، و بروز قوى
سياسية جديدة.

ففي ظل هذه الأحداث كان موقف الجزائر محايدا و ذلك لمبدأ السياسة الخارجية الجزائرية
المتبعة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن هذا الموقف كان موقفا سلبيا و
ذلك لعجز الجزائر عن إستقرار مستقبل الوضع في ليبيا ظنا منها أن نظام القذافي لن يسقط،
كما يمكن وصف موقف الجزائر مؤيدا لنظام القذافي الذي ظهر في إستقبال الجزائر لزوجته
و أولاده خلال تلك الأحداث، وهذا ما يولد الخلاف بينها و الحكومات التي ظهرت في ليبيا
ومن بينها: "حكومة المؤتمر الوطني العام"، "الحكومة المؤقتة" و "حكومة الوفاق الوطني"
التي ترفض التعامل معها².

و من بين السيناريوهات المحتملة في العلاقات بين البلدين هو وصول أحد هذه الحكومات
إلى السلطة و إلزامها بموقفها الرافض للتعامل مع الجزائر ما سيوسع الخلاف بينهما و
بالتالي قطع العلاقات.

¹ القدس العربي، الدول الكبرى تحاول تفادي حصول حرب جديدة بين المغرب والبوليساريو، في الموقع

. www.alquds.co.uk/?p=505812 02-10-2016 / 16 :50

² مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد 17 فيفري و أزمة الإنقسام السياسي،
في الموقع: www.csd-center.com 02-10-2016 13 :30

الفصل الثالث: التهديدات والتحديات التي تواجه الدول المغربية

إضافة إلى هذا الوضع القائم في ليبيا و ما نتج عنه من تأثيرات على البيئة الخارجية من إنتشار الأسلحة و إستقطاب التنظيمات الإرهابية، و عجز القوى الكبرى المتدخلة في هذه الأزمة عن إيجاد حلول لها لتناقض مصالحها ما قد يبقى الوضع على حاله، أو , يحوله إلى الأسوء، ليحدث فيها ما حدث في الشرق الأوسط من خلافات سياسية و صراعات إثنية وعرقية ، و بالتالي إستحالة قيام الوحدة المغربية .

خلاصة الفصل:

عرف التكامل المغربي عدة تحديات في ظل تفاقم المشاكل الداخلية وإستمرار العجز في حلها و التنافر بين أقطاره مفتحا المجال للأطراف الخارجية للتوسع نحو المنطقة التي تهتم بموقعها الإستراتيجي و مواردها الطاقوية وسوقها الإستهلاكية المهمة ،عبر مبادرات الشراكة المختلفة مع دول المنطقة مولدا التنافس الأمريكي الأوروبي ، ما زاد في تحديات الدول المغربية وإستمرار عجزها على الساحة الإقليمية والعالمية، و في ظل هذه المعطيات و غياب إستجابة مغربية موحدة لهذه المتغيرات يبقى مستقبلها مجهولا حيث يحتمل عدة سيناريوهات تتمثل سواء في سيناريو التكامل و تحقيق الوحدة للإستجابة لهذه التحديات و سيناريو إستمرار الوضع القائم نتيجة الخلافات العالقة بينها و سيناريو تزايد الخلافات و قطع العلاقات و يبقى إحتمال إستمرار الوضع القائم هو الأقرب نظرا لإهتمام كل دولة بمصلحتها الخاصة و تهميش العمل المشترك.

الختمة

تعتبر ظاهرة التكامل ظاهرة قديمة قدم التجمعات الإنسانية و الحضارات ،لكن هذه

الظاهرة عرفت توسعا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،نتيجة التطورات التي شهدتها

العالم و التي فرضت على الدول الإتجاه نحو التكامل و إنشاء التكتلات الإقليمية و ذلك

لتحقيق الأهداف في المجالات المختلفة و التي تعجز عن تحقيقها منفردة .

كما كان هناك إهتمام أكاديمي كبير بهذه الظاهرة حاول أن يفسر ظاهرة التكامل حيث

ساهمت فيه العديد من المدارس أبرزها الوظيفية بفرعيها القديم و الجديد.

و بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها عملية التكامل في بعض مناطق العالم (الإتحاد

الأوروبي) إلا أن التجربة المغربية في محاولة إرساء تكامل مغربي، و التي تعود جذورها

إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار إلى أن تم التوقيع على معاهدة إنشائه في 17

فيفري 1989 م لم تصل إلى ذلك، ولم يستمر طويلا ليدخل سياسة الجمود و السكون،نتيجة

المعوقات التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة.

كما أن الدول المغربية دخلت في ظل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية مع تسعينات

القرن الماضي مرحلة جديدة مليئة بالتهديدات المتعددة من حيث طبيعتها و مصادرها

فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات و التحديات السياسية و الإقتصادية و الأمنية

و من بينها الإرهاب، الذي سبب أزمات و حالة من الفوضى في هذه الدول خاصة بعد

تطوره، و ارتباط التنظيمات المحلية بتنظيم القاعدة و ظهور التنظيمات الأخرى (داعش)

التي باتت اليوم تشكل تحديا للدول المغربية، بالإضافة إلى هذا تشهد المنطقة الكثير من

التحديات الأخرى، و قد ذكرنا منها الخلافات السياسية و خلافات الحدود، و قضية الصحراء الغربية إلى جانب المديونية و الإقتصاد الهش... ، و كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول و يهدد إستقرارها.

و هذا ما دفعها للبحث عن الطرق المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من التحديات و التهديدات، و ذلك بالإستغناء عن العمل المشترك ضمن مؤسسات الإتحاد المغاربي بسبب هشاشتها و غياب الإرادة السياسية، و راحت تتعامل مع هذه التهديدات بشكل منفرد، أي كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهة، (مثل الجزائر و سياسة مكافحة الإرهاب).

إلا أن إمكانات و قدرات هذه الدول، الغير مؤهلة لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والإستراتيجيات الفعالة، لوضع حد لمختلف هذه التهديدات توجهت إلى أوروبا باعتبارها شريك إستراتيجي، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الدخول في مختلف المبادرات و المشاريع المقترحة من الجانب الأوروبي، و قد تبلورت هذه السياسة عبر مشروع الشراكة

الأورومتوسطية، و الإتحاد من أجل المتوسط، و كذلك مبادرة 5+5. غير أن النتائج الواقعية التي ترتبت عن هذه الشراكة، بينت أن الإعتماد على الطرف الأوروبي لم يحقق الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسب كانت لصالح هذا الأخير على حساب الطرف المغاربي، ما جعل العلاقة تخرج عن إطار الشراكة و التعاون إلى شكل التبعية و الهيمنة. و كبديل لهذه الإستراتيجيات الفاشلة، دُعِمت الدول المغاربية التوجه نحو الو،م،أ، فعرفت علاقات الطرفين العديد من أوجه التعاون على الصعيد الإقتصادي (مبادرة إيزنستات)

وعلى الصعيد الأمني (التعاون الأمني ضمن حلف الناتو)، غير أن هذه الشراكة لم تختلف عن نظيرتها الأوروبية، إذ تبين أن المصالح القومية الأوروبية أو الأمريكية كانت لها الأولوية على حساب مصالح الدول المغاربية الأمر الذي جعل المغرب العربي يتحول لساحة صراع هذه القوى لبسط نفوذها الإقتصادي على حساب وجودها كشريك لإعانة هذه الدول على مواجهة مختلف التهديدات و التحديات، حتى وإن بدت هناك محاولات جادة من الشريك الأوربي في مواجهة الإرهاب و مخاطر الهجرة، لكون مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات، خوفا من انتقال هذه المخاطر إلى أقطارها.

بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشراكة و العمل المشترك مع أوربا أو الو،م،أ، مخيبة لآمل الدول المغاربية و شعوبها، لأنها لم تحد من هذه المخاطر و التهديدات بل تحولت هي نفسها إلى مصادر لتهديد أمن هذه الدول المغاربية و مجتمعاتها، من خلال تكريس التبعية واستغلال ثرواتها، و بالتالي تكريس الفقر و البطالة بل أن حضورها القوي في الدول المغاربية سيشجع أكثر قيام الحركات الإرهابية المناهضة لهذا التواجد كما أكدته الأحداث الراهنة في ليبيا و مالي بعد ثورات الربيع العربي.

ولقد تبين لنا من كل هذا أن الدول المغاربية يستحيل عليها التعامل مع التهديدات والتحديات بالإعتماد فقط على السياسات الوطنية، أو عبر اللجوء لأطراف و شركاء خارجيين في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي المغاربي.

قائمة المراجع

1 - المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 1- إبراهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1996.
- 2- أحمد صديق ، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، افريقيا الشرق،المغرب،ط2 ،1991.
- 3- بخوش صبيحة ، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية،عمان ،دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2010.
- 4- بن خليف عبد الوهاب ، إتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، الجزائر ،دار طليعة، ط1، 2010.
- 5- بوقارة حسين ، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، الجزائر ، دار هومة، ط3، 2008.
- 6- بوقارة حسين ، إشكليات مسار التكامل في المغرب العربي ، الجزائر ،دار هومة، 2010.
- 7- توفيق المدني،إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية ، دمشق ،إتحاد الكتاب العرب، 2006.
- 8- الجاسور ناظم عبد الواحد ، إشكالية الحدود في الوطن العربي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ط1، 2001.
- 9- جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،ط1، 2007.
- 10- حارش محمد الهادي ، التاريخ المغاربي القديم ، الجزائر ،المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط1، 1992.

- 11- سامي الله خصاونة، العلاقات العربية الأمريكية نحو مستقبل مشرف ، عمان ،الجامعة الأردنية، 2001.
- 11- عارف دليلة ، التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية: اتجاهاته و تناقضاته ، بيروت، دار الطليعة ،ط1، 1985.
- 12- عبد الوهاب شمام، إتحاد المغرب العربي والشرابة الأرو-متوسطية أوجه التكامل والتباين،دار الهدى ،2005.
- 13- عياد محمد سمير ، ا لتكامل الدولي، دراسة في النظريات و التجارب ، الجزائر ،شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، 2013.
- 14- عمر ابراهيم العفاس،نظريات التكامل الدولي الإقليمي ، ليبيا ،دار الكتب الوطنية ، 2008.
- 15- غربي محمد ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط1، 2014.
- 16- غريفيش مارتين و أوكلاهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.
- 17- الفيلاي مصطفى ، المغرب العربي ، نداء المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.
- 18- مانع جمال عبد الناصر ، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع ، ط1، 2004 .
- 19- وليد عبد الحي ،العمل العربي المشترك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.

➤ القواميس والموسوعات:

1- الكيالي عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية،المؤسسة العربية للدراسات

و النشر،بيروت،ج1.

2- الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

3- قاموس لاروس باللغة الفرنسية.

1المذكرات:

1- الوافي آسيا ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة : قسم العلوم الاقتصادية، 2006-2007.

2- السويسي جمعة أحمد ، المغرب العربي : التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، تخصص علاقات دولية،2005-2006.

3- بن عيشى نزيهة ،عثمانية دلال ، ، ا لمقاربات الأمنية في العلاقات المغربية(2002-2014)،مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945- قالمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

4-بلقاسمي رقية ، التكامل الإقليمي المغربي ،دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة: محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010- 2011.

5- بطاطاش نذير ، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التبعية:الجزائر نموذجا،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون دولي،المركز الجامعي أكلي محند ولحاج-البويرة2010-2012.

6- رابح فضيلة ، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته و آفاقه ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ، 1995_1996.

- 7-ربيع علي ، العلاقات الجزائرية العربية دراسة في نمط التفاعل و طبيعة العلاقة من 1990 إلى 2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر : كلية السياسية و الإعلام، 2010 - 2011.
- 8- زكري مريم، البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية - المغربية ، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010-2011.
- 9- سايل سعيد ، التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية { 2007-2011}، رسالة ماجستير، جامعة : مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011-2012.
- 10- مسالي نسيم، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي و إستراتيجيات مواجهتها،مذكرة ماستر ، جامعة منتوري- قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2009-2010.
- المحاضرات و الملتقيات:
- 1- عياد محمد سمير ،الهجرة في المجال الأرومتوسطي :العوامل والسياسات،ملتقى دولي ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2008.
- 2- ناجي عبد النور ،الأبعادالغير عسكرية للأمن قي المتوسط:الهجرة الغير قانونية في المغرب العربي،ملتقى دولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة مونتوري،قسنطينة،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،الجزائر،2008.
- 3- كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة: ورقلة، 2013. www.google.co.ma

20 :30/2016-09-22

➤ المجالات والمقالات:

- 1- أبو اللوز عبد الحكيم ،السلفية الجهادية في المغرب: الولاة والمسار، في.مجلة المغرب الموحد، دارالنشر للمغرب العربي ،تونس ،العدد5،2010.
- 2- برقوق محند: منطق الأمننة في ساحل الأزمات، *لنكر على سح الكخفزة هي لإز تحفي ج ب*، الجزائر .
- 3- سيدي سداتي العلوي، منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي الأوروبي، كلية العلوم القانونية ،جامعة محمد الخامس السوسي ،المغرب، العدد 100.
- 4- مجلة الجيش، مؤسسة النشر العسكرية، ع 630، الجزائر، جانفي 2016.
- 5- مصباح زايد عبيد الله ، اتحاد المغرب العربي الطموح و الواقع، في المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر، 1998.
- 6- مقدم محمد ،الأفغان الجزائريون من الجماعة الى القاعدة ،ملفات تحقيقات إرهابية ،منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،الجزائر .
- 7- -- ولد السالك ديدي ،إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل تفعيل،مجلة المستقبل العربي،العدد312،2005.
- المواقع الإلكترونية:
 - 1-القدس العربي،الدول الكبرى تحاول تفادي حصول حرب جديدة بين المغرب والبوليساريو،: نقلا عن الموقع : 09 : 02-10-2016/19
www.alquds.co.uk/?p=505812
 - 2- أجندة مفتوحة،مستقبل المغرب العربي بعد عام من الربيع العربي،قنات **BBC**، نقلا عن الموقع: www.hespress.com/videos/47118.html 07/02/2012
 - 3- أداء الإتحاد المغاربي، نقلا عن الموقع: 22 : 22-09-2016/15
www.moqatel.com.open
 - 4- أكرم حجازي،القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة، نقلا عن:
[www.misrelhura.word press.com](http://www.misrelhura.wordpress.com) 23-09-2016/15:44

5- أيمن حسن، الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف، نقلا عن الموقع :- www.muslim.org/showthread.php=359461 22-09-2016/11 :00

6- خالد إبراهيم المحجوبي، الأمن المغربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري، نقلا عن الموقع: www.ahwon.org 15:05/2016-09-28

7- ريماء صالح، الجماعات المسلحة في المغرب العربي، نقلا عن موقع: www.alarabiya.net

8- شبكة النبأ المعلوماتية، "تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضرات ثرية ووجوه متعددة"، أبريل 2007، نقلا عن : [11:00/2016-09-25](http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm) موقع : <http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm>

9- محند برقوق، الرهانات الإقليمية، الأمنية القادمة المرتبطة بحل الأزمة الليبية 30-09-2016 10 :50 [http:// www.euro-medalex.org](http://www.euro-medalex.org)

10- مرصد الإرهاب، من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي نقلا على موقع: www.alerhab.net.2008

11- منتديات ستار تايمز، بين ضرورة ومعوقات التكامل الإقتصادي، ، نقلا عن الموقع: www.startimes.com/?t=9861665 23-09-2016/17:25

12- مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية، العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد 17 فيفري و أزمة الإنقسام السياسي، نقلا عن: www.csds-center.com 02-10-2016 13 :30

2- المراجع باللغة الفرنسية:

➤ الكتب:

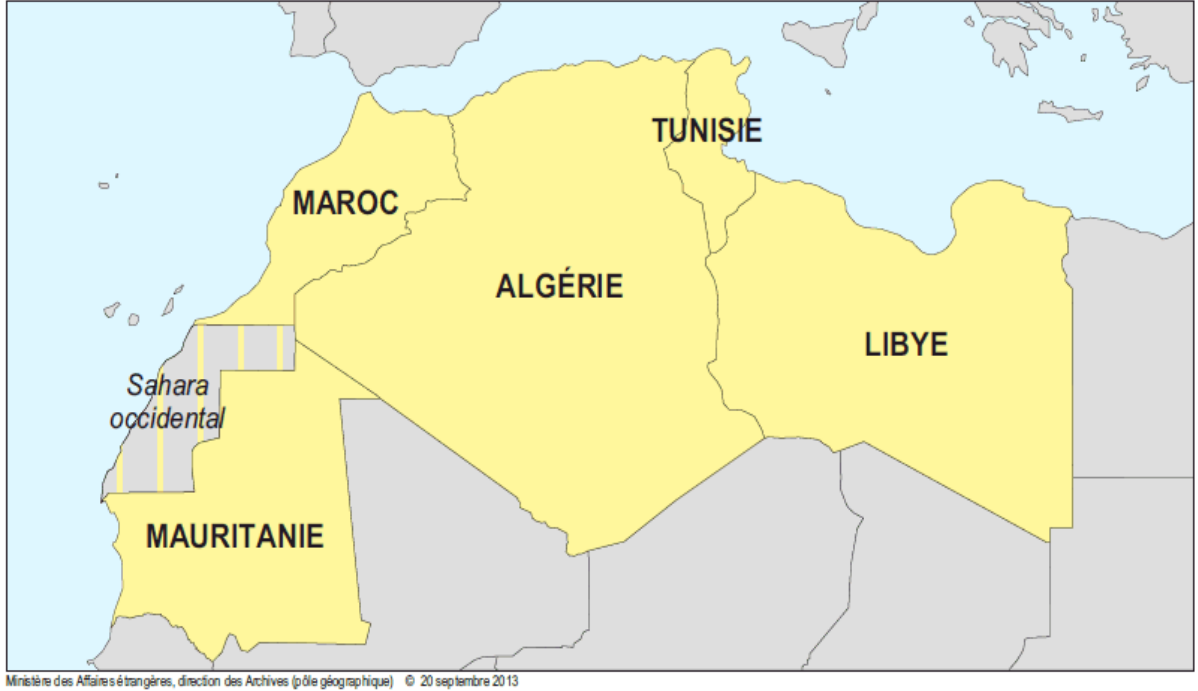
- 1- Balta PAUL ,**le grand maghreb désl' indipendances a l an ,2000**, la découverte :paris
- 2- Ben Antar Abdenour,**les etats unis et le magreb, regain d'interet** , algerie, c.r.e.a.d. 2007
- 3- Bèchara Khaled,**le grand magreb l'europe,enjeut et perspectives** , publishud ottigines , paris,1992.
- 4- Zouiri Hassan,**le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb**, L'Harmattan 2010.

➤ التقارير و الدراسات:

- 1- maurice flory et autres ,**introduction à l'afrique du nord contemporaine** ,institut de recherche et d 'étude sur le monde arabe et musulman ,aix-en-provence 1975.

الملاحق

خريطة جغرافية المغرب العربي



[https : //www.euro-mediterranee.blogspot.com](https://www.euro-mediterranee.blogspot.com)

نقلا عن الموقع:

فهرس الدراسة

فهرس المحتويات

العنوان :	الصفحة
مقدمة:	1-10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للتكامل	11-52
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتكامل	13-30
المطلب الأول: مفهوم التكامل	13-19
المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بمفهوم التكامل	20-25
المطلب الثالث: أهداف التكامل	25-29
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتكامل	30-52
المطلب الأول : النظرية الدستورية في التكامل	31-38
المطلب الثاني: النظرية الاتصالية	39-42
المطلب الثالث : النظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة	42-52

90-55.....	الفصل الثاني : واقع التكامل الإقليمي المغربي
65-56.....	المبحث الأول : التجربة التكاملية المغربية
	المطلب الأول: الموقع الجغرافي و التأصيل التاريخي لمنطقة المغرب العربي
58-56.....	
	المطلب الثاني: المبررات و الدوافع المشتركة لقيام إتحاد المغرب العربي
65-59.....	
90-66.....	المبحث الثاني : مسيرة التكامل الإقليمي المغربي
	المطلب الأول : إتحاد المغرب العربي: نشأته، أهدافه و أهم إنجازاته
84-66.....	
90-84.....	المطلب الثاني : العراقيل التي واجهت اتحاد المغرب العربي
	الفصل الثالث: التهديدات و التحديات التي تواجه الدول المغربية
132-92.....	
109-93.....	المبحث الاول : التهديدات و التحديات الداخلي
98-93.....	المطلب الاول : التهديدات و التحديات السياسية

المطلب الثاني : التهديدات و التحديات الاقتصادية.....	98-102
المطلب الثالث: التهديدات و التحديات الأمنية.....	102-109
المبحث الثاني: التهديدات و التحديات الخارجية.....	110-124
المطلب الأول: الشراكة الأوروبية ومتوسطة.....	111-121
المطلب الثاني: الشراكة المغربية الأمريكية.....	121-123
المطلب الثالث : أثر التنافس الخارجي على التكامل المغربي.....	123-124
المبحث الثالث : افاق وسيناريوهات التكامل المغربي في ظل التحديات والتهديدات الجديدة.....	125-132
المطلب الاول: سيناريو التكامل و الوحدة المغربية.....	125-127
المطلب الثاني : سيناريو استمرار الوضع القائم.....	128-129
المطلب الثالث : سيناريو توسع الخلافات و قطع العلاقات.....	130-132
الخاتمة.....	133-135

الملخص

في الوقت الراهن الدول لا يمكن أن تدبر مشاكل البيئة المحيطة به بمفردها، وخصوصا مع تفاقم التحديات والتهديدات التي تهاجم الاستقرار في المناطق المختلفة، والذي يحول التفكير في العمل المشترك في أراضيها مع تصميم التكامل، الذي يتميز في جميع قوى الدول في المنطقة نفسها خصوصا مع الإستناد للنظريات الوظيفية والجدد الوظيفية ونظرية الدستورية والاتصالات، وفي هذه الحالة بلدان المغرب العربي التي لديها نقاط مشتركة سواء التاريخية والاقتصادية والثقافية الذي ساعدت للتوجه نحو التكامل. في حين تأسست اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير شباط عام 1989 على أساس المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب، وقعها رؤساء الدول الخمسة في مراكش و. ولكن هذا التكامل واجه صعوبات التي تؤثر سلبا على سيرورة الإتحاد المغربي والمتمثلة في التحديات والتهديدات سواء بين أعضاء الدولة المتكاملة مثل الصراع على الحدود وبينها الصراع بين الجزائر والمغرب، والتي تنتهي مع إغلاق الحدود، صراع الصحراء الغربية، وخصوصا مع الدعم الجزائري والليبي للقضية، بالإضافة إلى أن الحركة المتزايدة للجماعات الإرهابية في المنطقة وانعكاساتها و الهجرة غير الشرعية التي تزيد من تدفق المهاجرين من أفريقيا نحو أوروبا إستنادا للقرب الجغرافي لأوروبا ما زاد في التهديدات . زيادة لتفاقم الديون الخارجية مخلقا نوعا من المشروعية السياسية وتدبير الشؤون الداخلية للدول المغربية وهنا ما سيخلق عراقيل ما قد يخلق سيناريوهات حول مسيرة الدول المغربية مستقبلا.

ABSTRACT:

الملخص بالإنجليزية:

Nowadays the five countries cannot manage the problems of their surroundings, especially with the challenges that threatened their stability in different areas. It prevents the cooperation in their territories with the design of integration. Which is characterized in the compilation of the strongest countries in the same zone especially with the approach to functional theories and neo-functional and constitutional theory and communication. In this case, the North African countries have common historical, economic, cultural similarities to prepare for this integration.

UMA was founded on 17 February 1989 when the founding treaty of the Maghreb Union was signed by the Heads of the fifth countries in Marrakech. Marrakech Summit preceded by the meeting of the five heads of north African countries in Zéralda (Algeria) in June 10, 1988 during which it was decided to constitute a Committee of the Whole responsible for defining the ways of the realization of union between the five Maghreb countries. But this integration has experienced ingredients that helped to make the integration achieved as the geostrategic position and Multicultural of the region are similar and the same cause that led to the Union during the French colonization. In contrast, this integration had occurred difficulties even before this integration which adversely affected the UMA integration.

The AMU has occurred many challenges and threats both inside between the members of the UMA integration as the conflict over borders and among them the Algerian-Moroccan conflict did end with the closing of borders. The conflict of Western Sahara, and in particular with the Algerian and Libyan allies' defense. In addition to this, the terrorist groups in the region have raised and their impact. Illegal immigration increased from Africa to Europe through this region to get to the other side of the Mediterranean Sea. Also, external threats such as foreign debts that require political conditions and the command in business from the European governors to control these countries.

In conclusion, any challenges that blocks the UMA whatever their nature is internal or external are the major drawbacks that pushed the decline of the unity of the members of the UMA. And that led to the disappearance of integration and the diplomatic break between the North African countries.